الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الجمعة ، السبت الاحد

1435/1/5,6,7هـ الموافق 2013/11/8,9,10م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الانسان في العالم	35

إمدادات لحل تراكم المخلفات وحقوق الإنسان ترصد الملاحظات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653582htm

سلمان السلمي (مكة المكرمة)
لليوم السادس على التوالي لازالت أزمة النظافة تعصف بشوارع العاصمة المقدسة وسط تخوف من حدوث أضرار بيئية وسط تراكم النفايات في الشوارع والأحياء على الرغم من وصول إمدادت من أمانة محافظة جدة لإنقاذ الموقف والتي باشرت العمل.
وفي نفس السياق يعقد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار مؤتمرا صحفيا صباح اليوم بمقر الأمانة يوضح فيه أسباب الأزمة والحلول التي اتخذتها الأمانة لإنقاذ الموقف.
ويتسابق مواطنو العاصمة المقدسة وشبابها لتنظيف أحياء وشوارع مدينتهم في منظر يدل على شعورهم بالمسؤولية وطلبهم الأجر والمثوبة كونهم يعملون لتنظيف أطهر بقعة على وجه الأرض.
وفي الوقت نفسه يتابع المجلس البلدي الأوضاع التي تشهدها العاصمة المقدسة، حيث يبذل جهودا كبيرة في سبيل إنهاء الأزمة من خلال لقاءاته بمسؤولي النظافة وعمال الشركة والتنسيق مع الأمانة وحث المواطنين على استشعار دورهم في نظافة مدينتهم المقدسة.
وأوضح الدكتور عبدالمحسن آل الشيخ رئيس المجلس البلدي بالعاصمة المقدسة أن المجلس في حالة انعقاد تام بكافة أعضائه وهناك تنسيق مستمر مع الأمانة ومسؤولي الشركة لإنهاء هذه الأزمة، مشيرا إلى أنه قد تمت الاستعانة بعدد من الآليات من أمانة محافظة جدة للمشاركة في نظافة العاصمة المقدسة خلال الأيام المقبلة، موضحا أنها قد بدأت في العمل وستزول هذه الأزمة قريبا إن شاء الله. من جهة أخرى قامت جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة بزيارة مقر شركة النظافة والتقت بعمالة الشركة ومسؤوليها وسترفع تقريرا مفصلا عن مشاهداتها للجهات المختصة. وأوضح لـ«عكاظ» رئيس جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان عواض الزايدي أن الجمعية وحرصا منها على سلامة المواطنين والمقيمين من الأضرار البيئية للنفايات التي تراكمت نتيجة لتوقف عمال النظافة عن العمل، فقد قامت الجمعية بتشكيل فريق عمل قام بزيارة مقر الشركة والتقى بالعمالة وبحث حقوقهم، كما التقى بمسؤلي الشركة، مشيرا إلى أن الجمعية ستقدم تقريرا مفصلا عن زيارتها للجهات المختصة رافضا الإفصاح على ما تضمنه التقرير.

إنهاء "الأزمة" بالعاصمة المقدسة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=166838

مكة المكرمة: حامد سعود
أكد مدير عام النظافة بأمانة العاصمة المقدسة المهندس محمد المورقي، أن الأمانة استعانت بـ 600 عامل نظافة لإنهاء أزمة النظافة في أحياء مكة المكرمة، لافتا إلى أن المشكلة في طور الحل.
من جهته، قال مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي: إن الجمعية تشارك المجتمع المكي همومه وتسعى لحل مشاكله، وأوضح أنها وقفت العام الماضي على وضع عمال النظافة، ورصدت تدني رواتبهم وعدم تسليمهم الرواتب في الوقت المحدد.

جدة: بوادر أزمة مياه جديدة تدهم المنازل... وشكاوى من طوابير الانتظار

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570158

جدة - «الحياة»
لا تكاد المدينة الساحلية توشك التخلص من أزمات المياه التي تراودها بين حين وآخر، حتى ظهرت بوادر أزمة جديدة لمستها بعض الأحياء الموجودة جنوب المحافظة، من خلال وجود كثيف لأعداد الباحثين عن صهاريج المياه في أشياب كيلو 14.
أذ يواجه سكان المحافظة أزمة جديدة للمياه وتكدس وانتظار للمواطنين في الأشياب، حيث رصدت «الحياة» في جولة لها أمس على أشياب كيلو 14 جنوب المحافظة طوابير للمواطنين للحصول على صهريج ماء.
وأوضح المواطن علي الزهراني (38 عاماً) لـ «الحياة» أنه ينتظر في صالة الأشياب منذ أكثر من أربع ساعات للحصول على صهريج مياه، ليعمل على تعبئة خزان منزله الذي انتهت منه كمية المياه منذ الأربعاء الماضي.
وأضاف الزهراني «أنا بحاجة ماسة إلى صهريج مياه، إذ نفذت كميات المياه من خزان منزلي منذ يومين، وعملت على إرسال أبنائي إلى الأشياب، لكنهم لم يفلحوا في جلب صهريج مياه، وأتيت بنفسي».
وقال إنه لا يعرف سبباً واضحاً لعدم وجود صهاريج المياه، إلا أنه اعتاد وأسرته على مشكلات انقطاعات المياه في جدة.
من جهته، يرى أحمد الأبنوي (42 عاماً) أن مشكلة انقطاعات المياه في مدينة جدة بحاجة إلى حل جذري، إذ إنها تتكرر كثيراً، وبخاصة في الأعوام الأخيرة، مشدداً على ضرورة وضع خطط من المسؤولين في شركة المياه الوطنية تواجه من خلالها الأزمات.
وقال الأبنوي إن فوضى كبيرة تعيشها أشياب كيلو 14، إذ لا يوجد نظام واضح في توزيع صهاريج المياه، ويستمر الانتظار للحصول على صهريج مياه الذي يدوم لأكثر من خمس ساعات، تاركاً مشاغلك الأسرية والاستفادة من الإجازة الأسبوعية في ذلك.

بدوره، يشكو أحمد المشعل (36 عاماً) من سوء الخدمات التي تقدمها خدمة العملاء التابعة لشركة المياه الوطنية، إذ تواصل معهم منذ الأربعاء الماضي، للحصول على صهريج مياه، وحتى الآن لم يصل إليه صهريج المياه، لافتاً إلى اتصاله مرة أخرى بخدمة العملاء وتقديمه شكوى على التأخير في تسلم الصهريج، وحصوله على رقم لبلاغه.
ويتفق المشعل مع الأبنوي، في ما يختص برصده حالة الفوضى التي تعيشها أشياب كليو 14، إذ لا يوجد التزام بوقت معين لتسلم صهاريج المياه.
من جهته حاولت «الحياة» الاتصال بمدير وحدة مياه جدة عبدالله العساف للحصول على تعليق عن الأزمة، إلا أنه لم يرد.
وكانت محافظة جدة مرت بأكثر من أزمة، من بينها أزمة عاشتها مطلع نيسان (أبريل) الماضي، التي طالبت خلالها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بضرورة وجود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في موقع أشياب العزيزية في جدة، للنظر في حالة الشركة الوطنية للمياه، والكشف عن أسباب المشكلات الحاصلة في الأشياب، واصفة الحالة آن ذاك بـ «المزرية».

مكة مقبلة على كارثة بيئية بسبب تراكم النفايات

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20131109ln49227.htm

أصبحت مشكلة النظافة حديث المجالس المكية هذه الأيام، حيث شمر أهالي مكة في اليومين الماضيين سواعدهم وقاموا بتنظيف أحيائهم، نظراً لتغيب عمال النظافة عن أعمالهم.
فيما وقف فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة مؤخراً على مستوى النظافة في مكة المكرمة، في الوقت الذي قال فيه
مدير عام النظافة بأمانة العاصمة المقدسة المهندس محمد المورقي أنهم استعانوا بـ 600 عامل نظافة، لافتاً إلى أن المشكلة في طور الحل.
وقال مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي أنه لا شك أن الذي يحدث في مكة المكرمة هذه الأيام من تراكم للنفايات في الكثير من الأحياء السكنية ينذر بوقوع كارثة بيئية، وذلك لوجود النفايات المتكومة على مرأى ومسمع مسئولي الجهات ذات الاختصاص، مبيناً أن الجمعية تشارك المجتمع المكي همومه وتسعى لحل مشاكله.
وأوضح الدكتور السهلي أن الجمعية تختص بهذا الشأن، فقد وقفت العام الماضي على وضع عمال النظافة ورصدت تدني رواتبهم وعدم تسليمهم الرواتب في الوقت المحدد، كما حذرت الجمعية العام الماضي بأن هذا الأمر يترتب عليه تبعات سلبية، وهذا ما نعيشه هذه الأيام من إضراب للعمال عن العمل وتراكم النفايات في الأحياء السكنية.
وأفاد الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف أن الطفل من حقه أن يعيش في بيئة نظيفة تتوفر فيها جميع الاحتجاجات الصحية ومنها النظافة، ولا شك أن الطفل بحكم ضعف المناعة سيتضرر أكثر من الكبار، عبر استنشاقه للروائح المنبعثة من الحاويات التي تفيض بالنفايات، إضافة إلى انتشار البعوض والذباب الناقلة للأمراض، الأمر الذي ينعكس سلبياً على صحة الطفل، مبيناً أن عدم إعطاء عمال النظافة رواتبهم والتابعين للشركة المتعاقدة مع أمانة العاصمة المقدسة يدل على أن حقوق العمالة لا زالت دون المستوى المطلوب، فالشريعة الإسلامية حثتنا على الرأفة والرحمة بالعمال وإعطائهم حقوقهم قبل أن يجف عرقهم.

"حقوق الإنسان": للمسافر جواً حق تعويضه بـ300 ريال عن كل ساعة تأخير

المصدر: اخبار24 السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/154368

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن للمسافر عن طريق الجو حق الحصول على تعويض بحدود 300 ريال عن كل ساعة تأخير في رحلته الجوية بعد تجاوز 6 ساعات حال كان تأخُّر رحلته سببه الناقل الجوي.
وقالت "حقوق الإنسان" اليوم (السبت) عبر حسابها الرسمي بموقع تويتر: "يحق للمسافر في حال تأخر رحلة الناقل الجوي لمدة تتجاوز ٦ ساعات تقديم الرعاية له وتعويضه بـ٣٠٠ ريال عن كل ساعة تأخير بما لا يتجاوز ٣٠٠٠ ريال".
ولفتت إلى أن من حق المسافر كذلك حال إخباره بإلغاء رحلته قبل الموعد بأقل من سبعة أيام تخييره بين استبدال أخرى بها أو استرداد نقوده، قائلة: "يحق للمسافر في حال إخطار الناقل الجوي له بإلغاء الرحلة بأقل من ٧ أيام تخييره بين إيجاد رحلة بديلة أو إعادة قيمة التذكرة له".

ينتظرون اكتمال فرحتهم بخروج أبوَيْهم.. وفريق من المحامين يتابع القضية

بالصور.. أطفال جدة الـ7 في منزلهم الجديد الذي تكفل به أهل الخير

المصدر: جريدة سبق الجمعة 5 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/sclfde

حسن العيسي- سبق- جدة:
سكن أطفال جدة السبعة الذين طرحت قضيتهم "سبق" منزلهم الجديد، بعدما قامت جمعية البر ببحرة وجمعية حقوق الإنسان بالتعاون مع فاعلي الخير، وتجاوباً مع "سبق"، باستئجار المنزل الجديد وتأثيثه بشكل كامل، وتأمين جميع محتوياته من فرش وسرر نوم وأجهزة كهربائية وتجهيز المطبخ بجميع محتوياته من الأثاث والمواد الغذائية، وتم ذلك بمتابعة مباشرة من رئيسي جمعية البر وحقوق الإنسان ومدير قسم الحالات الإنسانية بـ"سبق" أحمد البراهيم الذي حضر من الرياض لمتابعة الوضع عن قرب.
ويحظى الأطفال حالياً باهتمام الجميع بعد نقلهم من منزلهم الشعبي السابق الخرب إلى المنزل الجديد، وهو شقة واسعة بعمارة مبنية من المسلح، وقد تم دفع إيجاره لمدة سنتين، كما تم تأمين خادمة لهم من قِبل جمعية البر بإشراف ومتابعة عائلة

سعودية من جيرانهم؛ إذ تقوم جارتهم "أم محمد" بزيارتهم يومياً، وتفقد أوضاعهم باستمرار، وتأمين ما يحتاجون إليه، والاطمئنان على وضع الرضيع الذي تتولى الخادمة رعايته إلى جانب أشقائه.
لكن فرحة الأطفال لا تبدو مكتملة نظراً لعدم وجود أبوَيْهم، وخصوصاً الأم التي يشكِّل غيابها فراغاً كبيراً بالنسبة لهم، أثر في نفسياتهم بشكل ملحوظ.
كما كلّفت جمعية حقوق الإنسان فريقاً من المحامين بقيادة المحامي عبدالكريم القاضي وراشد العمرو ومحمد المالكي وأحمد الزهراني؛ لتولي المرافعة والمدافعة عن الزوجين المسجونين.
وأوضح رئيس فريق المحامين لـ"سبق" عبدالكريم القاضي أن فريق المحامين بدأ في دراسة القضية والتواصل مع الجهات المسؤولة، وقد أعد تقريراً من قِبل إحدى الجهات الرسمية لتقديمه للإمارة التي طلبت ذلك، ويعول عليه الكثير لتصحيح وضع الأم تمهيداً لحصولها على أوراق ثبوتية واستثناء ترحيلها، ووصف القاضي ذلك بالخطوة الإيجابية.
أما ما يخص وضع الأب فقال إنه سيتم العمل على إطلاق سراحه فور الانتهاء من التقرير الذي طلبته الإمارة.
وناشد عدد من فاعلي الخير أمير منطقة مكة المكرمة ووزير الداخلية التدخل للم شمل الأسرة، والتوجيه بالإفراج عن الزوجين، وخصوصاً الأم، التي بالإمكان تصحيح وضعها وهي في منزلها؛ لأنها أصبحت أمًّا لسبعة أطفال سعوديين.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

وزارة العدل تقف أمام قضايا العنف والولاية بدليل إجرائي موحد

الشرق الأوسط تزور منزل والدة الطفلة لمى وتكشف جوانب جديدة بعد مرور عام على مقتلها

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=749687&issueno=12766#.Un8hTXDTpvA

الرياض: هدى الصالح
لا تزال المجالس السعودية تتناول حادثة الطفلة لمى، أشهر حالات وجرائم العنف الأسري التي شهدتها ساحات المحاكم السعودية، منذ ما يزيد على العام، تلك التي تعرضت فيها الطفلة للتعنيف والضرب من والدها وزوجته، مما أدى إلى وفاتها.
وبعد مضي نحو عام على وفاة الطفلة المعنفة لمى، قضت منها أربعة أشهر في ثلاجة مستشفى الرياض الطبي «الشميسي»، أقر في النهاية المدعى عليه «بضرب ابنته والمصادقة أيضا بأن زوجته قامت بضرب ابنته المتوفاة، وصدر حكم القاضي - أخيرا - على الأب بالسجن ثمانية أعوام، والجلد 800 جلدة، ثلاث مرات منها علنا، والحكم على زوجته بالسجن عشرة أشهر و 150 جلدة، وعدول أم لمى عن حقها الخاص بالقصاص من الزوجة وتعزير الأب بالقتل وتسليمها مليون ريال لقاء مطالبتها بالحق الخاص لتسبب المدعى عليه بوفاة ابنتها، وقرر الطرفان عدم قناعتهما بالحكم، ورغبة كل واحد في تقديم لائحة اعتراضية».
خرجت مسببات الحكم، وكما وردت في الصك القضائي الذي بلغ ثلاث صفحات، بأنه «نتيجة لتعرض الطفلة للضرب والألم في مواضع مختلفة من جسدها، ولم يتم مراعاة عمرها وعجزها عن الانتصار لنفسها وأخذ حقها، وحيث إن صدور كل هذه الاعتداءات من المدعى عليه فيحان يدل على عدم رحمته وعدم مبالاته بضعف الطفلة وعجزها يوجب التعزير البالغ عليه، وحيث إن زوجته ولو لم يثبت أنها اشتركت في ضرب الطفلة، إلا أن سكوتها عن المدعى عليه مع تكرر اعتدائه وعدم نهيه عن ذلك وإبلاغ الجهات المختصة لردعه وزجره عن الاعتداء، يقتضي مؤاخذتها على ذلك ويقتضي تعزيرها».

من جانبه، أكد تركي الرشيد المحامي والمستشار القانوني المكلف من قبل هيئة حقوق الإنسان اعتراف الأب خلال جلسات المحاكمة بضربها بعصا وتوصيلها بالكهرباء، وهو ما أثبتته تقارير الطب الشرعي والجنائي، إلى جانب إشارة التقرير بوجود اعتداء جنسي، ورجح المحامي أن يكون ضربا بآلة في المناطق الجنسية (الخلفية والأمامية)، نافيا قصد الأب من كل ذلك «التعمد بقتلها».

وأكد المحامي بقوة القرائن المتوافرة «كسر بالجمجمة، نزيف بالدماغ، الضرب بآلة حادة في المناطق الحساسة، وكسر في الذراع اليسرى»، التي تسقط جميعها الإقرار والاعتراف من الجانب القانوني.

وعلى الرغم من اعتراف الأب بضربه ابنته ذات الخمسة أعوام، فإن المحامي والمستشار القانوني المكلف من قبل هيئة حقوق الإنسان قال: «على الرغم من انتهاء القضية بما صدر على الأب وزوجته من أحكام قضائية، فإنه في النهاية الحقيقة لا يعلمها سوى الله تعالى»، ملمحا إلى محاولة تغطية الأب على زوجته، غير مستبعد تورطها بشكل كبير في تعذيب الطفلة من خلال ما لمسه من تناقض في اعترافات الأب، قائلا: «لم يكن هناك اعتراف من قبل الطرفين بارتباط زوجة الأب، الأمر الذي استدعى أداءها اليمين على عدم مشاركتها»، مؤكدة أنها لم ترَ سوى تأديب الأب لابنته.

وبدأت مطالب الأم والمحامي المكلف من قبل هيئة حقوق الإنسان بالقصاص من زوجة الأب، والقتل تعزيرا للأب جراء كل التعذيب الذي شهدته الطفلة لمى، إلا أنه، وبحسب المحامي، أعلنت الأم عن رغبتها في التنازل عن حقها الخاص، وجرى الاتفاق بين الطرفين بشأن الحق الخاص، حتى رفعت الجلسة بذلك، ليصدر القاضي حكما بالحق العام على الأب وزوجته.

وبيّن المحامي أن تحديد عقوبة الحق العام تخضع بشكل عام لميزان القاضي ذاته، حيث لا يوجد تحديد لعقوبة التعزير التي تبدأ بالقليل وتنتهي بالدم، مفيدا: «طالما كان هناك تنازل عن الحق الخاص فلا تصل عقوبة التعزير إلى القتل».

* والدة لمى: قبلت المال لأطعم والدتي التقت «الشرق الأوسط» والدة الطفلة المعنفة «المتوفاة» لمى، في شقتها الحديثة المتواضعة، الواقعة بمنطقة حراج الدمام، على بعد 100 كيلومتر من مطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية. استقبلتنا الأم المكلومة بابتسامة خجولة لتعتذر عن تأخرها بعد أن لملمت بضائع بسطتها في أحد البازارات، قائلة: «للأسف، دفعت 100 ريال ثمن تأجير موقع البسطة، إلا أنه لم يكن هناك أي زبائن»، مضيفة: «اعذروني انتقلت حديثا لأبدأ من جديد».

سألناها عن الجديد عقب انتهاء محاكمة والد لمى وزوجته.. فقالت: «اشتركت في دورة لتعلم الخياطة، تقدمها مجانا إحدى الجمعيات الخيرية، حيث أحتاج لشغل ذهني وتفكيري بعيدا عن فاجعة ابنتي»، موضحة أن البداية من جديد لا بد أن تكون من منزل آخر بعيدا عن ذكريات ابنتها.

أم لمى، التي تبلغ من العمر 42 عاما، تتقاضى 200 ريال شهريا من جمعية البر الخيرية، وكوبونا سنويا بـ 600 ريال يقدم في شهر رمضان، بالإضافة إلى مبلغ 8000 ريال سنويا من جمعية أخرى لتغطية نفقات أجرة منزلها، وهي الحاصلة على الشهادة الثانوية.

وتقول أم لمى: «لقد تحسبت على كل من أساء إلي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وما تلقيته من رسائل على هاتفي، اتهموني فيها بأنني تنازلت عن حق ابنتي من أجل المال، هم لم يذوقوا حرقتي عند رؤية ابنتي وهي على فراشها فاقدة الوعي وآثار الضرب على ذراعيها وجسدها الصغير». وتضيف: «هل يعلم المسيئون أنني مررت بأوقات لم أكن أملك فيها ثمن تذكرة القطار لأذهب لزيارتها، صحيح أنها لم تكلمني إلا أنني كنت أتحدث معها وأقرأ عليها الآيات القرآنية».

وتتابع أم لمى: «كنت أشعر بنار في جوفي تشتعل كل مرة أشاهد فيها زوجي السابق وزوجته في قاعة المحكمة، فابنتي دفنت بقبرها، وهما ما زالا حيين يرزقان، لقد طالبت في البداية بالقصاص والتعزير منهما، والقاضي أكد لي أنه لا قصاص على الأب. بعدها طالبت بعشرة ملايين لأؤدبه بالسجن، لمعرفتي بعدم تمكنه من دفعها، وأنا على يقين بأنه من الكأس ذاتها التي سقياني منها سيسقيان».

وقالت والدموع في عينيها: «ما يمزقني أنني أشعر بما خالج ابنتي وهي تحت وقع ضربات العصا وأسلاك الكهرباء، حيث سقاني طليقي والد لمى من الكأس ذاتها، عندما ضربني بعصا حديدية وصوب المسدس نحو وجهي ووخزني بالسكين، آلام ابنتي كلها شعرت بها، إلا أن جسدها كان أضعف من أن يحتملها فغابت عن الحياة».

وتضيف: «الحديد ذاته الذي قيّدت به قدماه في جلسات المحاكمة، كان يضربني به، وسيذوق الآن طعم الجلد، وإنما الفارق أن جلّاده أكثر رحمة لتقيده بتوجيهات الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)؛ فلن يقطع لحما أو يكسر عظما، بخلاف ما فعله بابنته التي كانت تتسمر بسعادة أمام الشاشة لمشاهدته في التلفزيون».

وكما ورد نصا في حيثيات الحكم القضائي، مستندا على التقارير الطبية الرسمية، فقد ثبت وصول الطفلة في حالة غيبوبة تامة، وهالة سوداء وكدمة شديدة حول العينين، وكدمات ورضوض شديدة ومتعددة بأنحاء الجسم والأطراف الأربعة كافة، وكذلك كدمات شديدة بالعجان وحول الأعضاء الجنسية الخارجية وحول الشرج، ووجود جروح سطحية حول الشرج، وأظهرت الإشاعات وجود نزيف بالمخ وبأغشية المخ مع كسور بالجمجمة ونزيف خارج الجمجمة، بالإضافة إلى تقرير الطب الشرعي الصادر من مدينة الملك سعود الطبية بوجود اعتداء جسماني مع إصابة بالرأس أحضرت للإسعاف، فاقدة

الوعي، إلى جانب تعرضها لاعتداء جنسي وكسر بإحدى فقرات العمود الفقري وكسر اليد اليسرى. وبضحكة ساخرة تقول: «كان طليقي يطالب عبر الشاشة بإجارة مجاعة الصومال، وهو لم يتكلف بإطعام ابنته إلا خلال ما قضته من أيام معه»، وتسرح بمخيلتها لتضيف: «على الأرجح أنها المسكينة لم تكن لتتمكن من الأكل مع كل هذا الضرب».

وعودة إلى ما أثاره تنازلها عن الحق الخاص مقابل عوض مالي قدره مليون ريال، مما أثار استياء مجتمعيا، أكدت بإصرار أنه على الرغم من كل ما وقع من أذى وتعذيب على ابنتها، فإنها ستبقى متمسكة بالعفو، ففقرها لم يكن سببا في ذلك، قائلة: «طلبت المال لأنقذ والدتي التي تقيم بإحدى الدول العربية، من الجوع، وكي أنفق المال على علاج شقيقي المقعد، ولولا ذلك لكنت عفوت دون عوض مالي».

مما يعيد إلى الأذهان ما قاله الفيلسوف الروسي الشهير دوستويفسكي المتفرد بتحليل النفس البشرية وسبر أغوارها، حينما ادعى بأنه لا يحقد على أولئك الذين دمروا حياته قائلا: «هناك ضربات على درجة كبيرة من القوة، بحيث يبدو أي رد عليها سخيفا ومضحكا.. وفجأة تنقض علينا يد ضخمة، ويطغى صوت قوي على صراخنا ولم نعد شيئا، ونصبح سعداء لأننا لم نعد شيئا وأن لا ننتمي بعد ذلك لأنفسنا».

الأم المكلومة افتقدت حضانة أبنائها من زوجها الأول، كانت الصغرى حينها لم تتجاوز العامين، متجرعة أيضا مرارة فقد أحد أبنائها في الـ 16 من عمره بحادث سيارة، ثم وفاة ابنتها لمى إثر ما لاقته من تعذيب، وأخيرا ما تجرعته من إساءات وقسوة المجتمع بحقها، وهو ما لمسه البعض من خلال تجربتها حكمة الفيلسوف الروسي في روايته «ذكريات من منزل الأموات»، قائلا: «مخلوق يعتاد على كل شيء هذا على ما أظن أفضل تعريف يمكن أن يعطى للإنسان».

* الدليل الإجرائي الموحد ويؤكد الدكتور ناصر العود، مستشار وزير العدل والمدير العام للخدمات الاجتماعية أنه في غضون شهرين ستنتهي وزارة العدل من إعداد الدليل الإجرائي الموحد لآليات العمل بالمحاكم السعودية ورفع مرئيات اللجنة المشكّلة من قبل المجلس الأعلى للقضاء. وأبان أن اللجنة المشكلة اختصت بدراسة قضايا العنف الأسري ومسائل الولاية والعضل والحضانة، إلى جانب إجراءات الطلاق، وذلك كله في سبيل توحيد إجراءات التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم العامة بمختلف المناطق السعودية.

وأوضح الدكتور العود: «تطرقنا في الاجتماعات التي ضمت رؤساء المحاكم إلى عدد من المحاور الرئيسة، أبرزها التعامل مع حالات الإيذاء والإجراءات اللازمة في التواصل مع الإدارات الرسمية وتحويل الحالات وتأهيل القضاة في البرامج الاجتماعية».

وأفاد العود بمطالبة اللجنة باعتماد الإجراء المباشر من قبل القاضي بإعطائه الصلاحية في التعامل مع قضايا العنف الأسري باستصدار ما يسمى «القرار القضائي» بغرض حفظ المحضون أو الحالة المعنفة عن طريق مخاطبة الجهات الإدارية والمختصة دون انتظار صدور الحكم القضائي، مشددا في الوقت ذاته على أهمية توحيد الإجراءات، وتفادي تأخر الأحكام القضائية في قضايا العنف الأسري حماية للأطراف المعنفة.

وبيّن أنه من خلال «الدليل الإجرائي» الجديد الذي تعمل وزارة العدل على إنجازه، فإن ذلك سيكون كفيلا بضمان توحيد الإجراءات بين المحاكم العامة بالسعودية، إلى جانب بحث الجوانب القانونية والقضائية في عدد من القضايا المستجدة في مسائل الولاية والحضانة وما يتعلق بسفر المحضون برفقة الأم، مشيرا إلى أن ذلك كله «تحت النظر في الوقت الحالي».

وأفاد بأن الحضانة الشرعية تدرس في الوقت الراهن من قبل اللجنة المشكلة من جوانب شرعية وموضوعية، قائلا: «اتفقنا على أهمية تقديم تقارير نفسية واجتماعية قبل البت في الحكم القضائي للحضانة، تشمل الحاضن والمحضون من خلال المختصين والمكاتب الاجتماعية التي عينتها وزارة العدل مؤخرا».

وأكد الدكتور العود أن الحضانة من الجانب الشرعي لم تعد تقتصر على بلوغ الطفل سن السابعة بتخيير الذكر واكتساب الأب حضانة الفتاة، وإنما بالنظر أولا وأخيرا إلى مصلحة المحضون التي اعتبرها الأساس في الحكم، قائلا: «سوف يتم التأكد من ذلك من خلال الإسناد القضائي».

وفيما يتعلق بتطبيق نظام الحماية من الإيذاء الذي صدر - أخيرا - من قبل مجلس الوزراء، أوضح الدكتور ناصر العود أن محاكم الأحوال الشخصية ما زالت تنتظر صدور اللائحة التنفيذية لكل من نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية إلى جانب اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء الذي يجري الإعداد له من خلال ورش عمل مختلفة في عدد من المناطق السعودية.

من جهة أخرى، أثارت العقوبة الواردة في المادة 13 من نظام الحماية من الإيذاء جدلا في المجتمع السعودي باعتبارها عقوبة غير رادعة، التي تنص على أنه «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد وردت في الشريعة الإسلامية أو في أحد الأنظمة النافذة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على خمسين ألف

ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلا من أفعال الإيذاء، وفي حال العودة تضاعف العقوبة، وللمحكمة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية».

حول ذلك أوضحت الدكتورة مها المنيف، قائلة: «العنف الذي يتسبب بإصابات مدة الشفاء منها أكثر من أسبوعين أو بالإعاقة، وذلك بحسب ما يتم رفعه من قبل الجهات الطبية، فإنه بهذه الحالة يكون قانون العقوبات الجزائية هو المختص بغرض إيقاع العقوبة على المجني، وليس نظام الحماية من الإيذاء».

وطالبت بضرورة إيجاد آلية ربط بين مختلف الجهات المعنية بمتابعة قضايا العنف الأسري التي تتمثل في 17 لجنة تابعة للقطاع الاجتماعي، و 41 مركزا لحماية الطفل للقطاع الصحي، بالإضافة إلى الجهات الأمنية والقضائية، وذلك باعتماد «السجل الوطني» للعنف الأسري، مشيرة إلى ضرورة دمج قاعدة البيانات في جهة واحدة لرصد حالات العنف والوصول إلى صورة أوضح في سبيل معالجتها، قائلة: «وقعنا اتفاقية لدمج المعلومات في السجل الوطني مع الشؤون الاجتماعية، ونأمل في انضمام الجهات الأخرى...». وحول تزايد حالات العنف، أكدت الدكتورة مها المنيف عدم القدرة على الجزم بزيادة ظاهرة العنف، وذلك لغياب الأرقام التي تساعد على المقارنة بين الماضي والحاضر، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن الإحصاءات في الفترة الحالية لا تزال دون المستوى المأمول لتشتتها.

وفيما يخص الإحصاءات المتعلقة بحالات العنف الموجهة ضد الأطفال، التي ترد إلى السجل الوطني، كشفت الدكتورة المنيف عما يقارب 200 إلى 300 حالة سنويا تشكو من إصابات متعددة، من أهمها العنف الجسدي، يليه الإهمال والعنف الجنسي، وهي حالات ترد فقط للقطاع الصحي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من وزارة الشؤون الاجتماعية.

* 370 حالة عنف أسري في عام واحد وبحسب التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 1432هـ، فقد تنوعت الشكاوى الواردة إلى الجمعية من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو حرمان الطفل من التعليم ومن أوراقه الثبوتية، بالإضافة إلى حرمانه من رؤية الأم ومن رؤية الأب، أو حجزه وإهماله، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال.

وبلغ إجمالي عدد حالات العنف الأسري 370 حالة، أما القضايا المتعلقة بالعنف ضد الطفل فبلغت 95 حالة، كان للإناث منها النصيب الأكبر، حيث بلغ عددهن 59 حالة، بينما بلغ عدد الذكور 36 حالة، كان الأب مسؤولا من بينها عن 66 حالة، كما بلغت نسبة قضايا العنف ضد الطفل من مجمل القضايا التي نظرت بها الجمعية الوطنية للعام ذاته 38 في المائة، بنسبة ارتفاع قدرها 5 في المائة عن العام الماضي.

وفيما يتعلق بقضايا العنف الأسري، فبلغ عددها الإجمالي 266 حالة عنف بدني ونفسي في كل من الرياض وجدة وجازان والمنطقة الشرقية والجوف ومكة المكرمة والمدينة المنورة، من بينها 12 حالة حرمان من التعليم، و 13 حالة عنف ناتجة عن الإدمان، بالإضافة إلى 11 حالة حرمان من الزواج، و14 حالة تحرش جنسي، و14 حالة طلب إيواء، وأخيرا 17 حالة حرمان من رؤية الأم وحرمان حالتين من رؤية الأب وهروب ثماني حالات.

وبلغ عدد الأزواج، باعتبارهم الجهة المتظلم منها أو ممن تمت مخاطبتهم لإزالة أسباب التظلم 111، والزوجات 15 حالة، و99 حالة من الطليق، إضافة إلى ثلاث حالات من الطليقة، و25 حالة من الأب، وتسع حالات من الأخ.

التربية وقوانين التحرش

المصدر: اليوم الجمعة 4 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/102262html

د. أحمد قاسم الغامدي

التحرش سلوك مشين - بلا شك - وقد لا تكون له أسباب إلا وجود دوافع الشر عند بعض المتحرشين وحينها تكون قوانين التحرش هي الحل الناجع وقبل ذلك من الأهمية بمكان معالجة كل ما قد يكون سبب للتحرش وتعميق التربية ومن أهم ما يمكن الحديث عنه لبس الفتاة للجلباب والخمار حين تخرج للأماكن العامة، ليس عن كونه واجبا من واجبات الدين لأمر الله

به في قوله : (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) وقوله : (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا).
إنما لما في تشريع الجلباب والخمار حكم عظيمة للمجتمع «رجالا ونساء» أبرز واهم تلك الحكم ان ذلك مانع لإيذاء المرأة حين تشارك في الحياة العامة، لما فيه من بعد انساني، حيث يستر ذلك مفاتن المرأة الظاهرة عن الرجال الأجانب فيعينها على قضاء حاجاتها ومشاركتها الحياة العامة في صورة انسانية حضارية واضحة، فستر الفروق المثيرة في المرأة عن الرجل العلة منه اعانة المرأة على الخروج والمشاركة كانسان بقطع النظر عن أي مثير جسدي فيها قد يؤثر على تلك العلاقة الانسانية في أي تعامل مشروع بين رجل وامرأة.
إنه من الواضح أن عناية المرأة بذلك سيكون أهم سبب لدفع التحرش ووقوع الأذى عليها وإن كان الواجب في المجتمعات الإسلامية أن تكون أكمل الناس خلقا في البعد عن الوقوع فيما يغضب الله تعالى فضلا عما يغضبه وفيه حقا لمسلم أو مسلمة فذلك أعظم وأوجب وأهم.
فالعمل بذلك الأدب الشرعي في مصلحة الفتاة تماما، إذ يقطع الطمع فيها من الفضوليين وذوي النفوس الضعيفة ويحقق لها القدر المطلوب من ستر مفاتنها عن كل طامع ويحفظها من توجه الأنظار إليها أو الأذى، وسيساعد هذا على تحقيق السلامة للمجتمع عموما من الأسباب الجالبة لكثير من المفاسد.
ومن الطبيعي أن تحرص المرأة على الاهتمام بحسن المظهر الذي يشترك فيه عموم الناس ولا حرج في ذلك طالما أنه لا يخرج بها عن المعنى المقصود من مشروعية الجلباب والخمار وهو الستر والحشمة.
الجدير بالاهتمام أن الأسرة عليها واجب تعليم الفتيات بفائدة المحافظة على الجلباب والخمار فضلا عن لزومهما شرعا، لكن ببذل النصيحة والحوار وتغليب منطق العقل خصوصا في سنوات المراهقة والنمو لإيصال القناعة بالمحافظة على ذلك بصورة تربوية عميقة وصحيحة بعيدة عن التشنج والشك والإكراه والتذكير بجانب الأجر والثواب أحيانا وتعميق الوعي في الذات بأن من يملك ارادته يستطيع احترام ذاته وسيحترمه الآخرون، وأن النأي بها عن كل ما يعد صورة من صور الضعف في الارادة كمال في الشخصية، فضلا عن أن ما لا يرضاه لنفسه فلا يصح أن يرضاه على الآخرين، فكيف إذا كان في سخط الله، والأخذ في ذلك بكل رفق وحكمة ولين وموعظة حسنة حتى تتمكن في نفوس الشباب أهمية التخلق بصفات الإنسانية والرجولة والدين، وتتمكن في نفوس الفتيات أهمية ذلك وفائدته مع ما فيه من طاعة للرحمن، إذ هذا هو الأصل في النصيحة عموما لقوله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين).
حينها لن نحتاج لعقوبات التحرش إلا على الذوات المارقة المتمردة، ويكون ما يقع من تلك الحالات زاجرا لكل من تسول له نفسه الوقوع في التحرش بدلا من أن تكون مأساة جديدة في المجتمع بالغنا في علاجها بالعقاب دون أن نؤسس لها تربويا ما يحمي توسعها ونشأة مفاسد جديدة من جوانب أخرى ستعيدنا من جديد اذا تبصرنا لطريق التربية والتعليم كأساس لكل صلاح بشري.

صحة وسلامة غذاء المواطنين والمقيمين أمانة في أعناق الجميع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882595.html

د. فهد السويدان

في الآونة الأخيرة انتشرت المطاعم انتشار النار في الهشيم.. وتهافت الناس على الاكل منها ليلاً ونهاراً دون علم بأضرارها على الكبار والصغار.. وما تُشكِّله من خطر على صحة الإنسان باعتبارها سموماً قاتلة لما فيها من زيوت استخدمت عشرات المرات دون رقيب أو حسيب او وازع من ضمير، ولكون غالب مواد هذه الوجبات المعدة في المطاعم

من مواد غذائية فاسدة أو مشارفة على الفساد أو انتهاء مدة صلاحيتها للاستخدام الآدمي. فما نشاهده من انتشار لها يحزن الكثير من الغيورين على صحة المواطن والمقيم وسلامتهم، علماً بأنهم يروِّجون لها بوسائل دعائية جذابة، ومنمقة وأساليب مغرية خصوصاً للأطفال والنساء (كالتوصيل المجاني، وعمل عروض مغرية كالمشروبات الغازية، وزيادة حجم الوجبات.. فزادوا الطين بلة بالمشروبات الغازية).. كل ذلك لأن كفلاء العمالة لا يهمهم إلا الكسب الكثير والسريع. ان ما يحصل عليه الجسم من الدهون الموجودة بكثرة في وجبات المطاعم يسبب أضراراً بالغة بالمخ، ويؤذي قدرة الذاكرة؛ لأن هذا الغذاء يمنع وصول الجلوكوز إلى المخ بكمية كافية. تكرار تناول الأطفال للوجبات السريعة بما تحتويه من كميات كبيرة من الدهون ومكسبات الطعم يؤثر على كيمياء المخ ويسلبهم الإرادة: فيصبح قرار التوقف عن هذه الوجبات في غاية الصعوبة تماماً مثلما تفعل السجائر وعقاقير الإدمان. وأهم ما يميز الوجبات السريعة أنها لا تحتوي على الفاكهة والسلطات، وأنها تؤكل على عجل.

والملاحظ أن أكثر الناس إقبالاً على هذه الوجبات هم الأطفال والمراهقون، الذين صارت الوجبات السريعة جزءاً من عاداتهم اليومية. وأوضحت باحثة أمريكية أن تناول السكريات والأطعمة السريعة والدهون بكثرة يغير سلوك الأطفال، وأن الوجبات السريعة تدفع إلى خمول العقل وكسله وعلى ترهل الجسم!

- تعرف الوجبات السريعة بأنها المأكولات التي تحضر وتقدم بسرعة كبيرة في الأماكن العامة أو التي تجلب إلى المنازل.

- المأكولات السريعة تباع بالمطاعم والمحلات التجارية، لكنها في الغالب تتصف بجودة أقل وهي مشبعة بالدهون والزيوت، لذلك لها أضرار خطيرة للغاية، وهي كما يلي:

1- تحتوي الوجبات السريعة على كميات كبيرة من الدهون والسكريات والبروتينات، فعندما يأكلها المشتري تتراكم في جسده، مما يؤدي إلى زيادة هائلة في وزنه وحجمه.

2- هذه الوجبات السريعة تؤثر على الجينات المسؤولة عن السمنة عند الأفراد، وهذه السمنة بدورها تؤدي أحيانا إلى وفاة المصابين بها.

3- من أضرار الوجبات السريعة أنها في الغالب تكون جامدة ومتصلبة، لذا هي تعمل على تصلب الشرايين وأمراض القلب وتصيب الأفراد بأمراض السرطان، كذلك تصيب الأفراد بمرض السكري وخصوصاً عند تناول هذه الوجبات ومعها المشروبات الغازية.

4- كذلك من أضرار الوجبات السريعة أنها لا تحتوي على الألياف والمعادن المهمة التي يحتاجها جسم الإنسان، حيث تؤدي الوجبات السريعة إلى إصابة الأفراد بالأنيميا وفقر الدم وارتفاع نسبة الكولسترول، كذلك أمراض العمود الفقري.

5- كذلك من أضرار الوجبات السريعة أنها تصيب الأطفال بالربو نتيجة خلوها من الخضروات والفيتامينات والألياف، فهذه الفيتامينات ضرورية في انتظام المعدة والأمعاء في تأدية وظائفهما.

6- في كثير من الأحيان عند تناول الفرد الوجبات من المطاعم يتعرض للتسمم الغذائي، نتيجة عدم نظافة المأكولات وعدم تتبع الأسس والمعايير الغذائية الصحيحة في الحفظ والتخزين والإنتاج، فنسبة التسمم عالية جداً بين متناولي تلك الوجبات، وحالات الشفاء منه نادرة جداً فغالباً ما يؤدي إلى الوفاة نتيجة عدم منحهم العناية الطبية اللازمة.

7- من أضرار وجبات المطاعم أيضاً أنها تقوم بتعريض الفرد نتيجة أكله للطعام غير الصحي إلى عسر في الهضم وأمراض في الأمعاء والمعدة، وتقرحات عديدة والتهابات حادة في المعدة.

ومن الحلول لهذه المعضلة: - المبادرة والمسارعة في تكثيف الرقابة الصحية على العمالة المستخدمة.. وعلى المواد الغذائية المُعدة لتلك الوجبات.. وعلى الأدوات والأماكن التي يتم بها إعداد تلك الوجبات. - التنسيق بين وزارة الصحة والبلديات وحماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وصحة البيئة ووزارة التجارة لتكثيف الرقابة والتوعية الصحية. - تشجيع الرقابة الاجتماعية على تلك المطاعم.. وأن ترصد لتلك الرقابة المكافآت والشهادات التقديرية على أعمالها. - وضع غرامات مالية وجزاءات رادعة على تلك المطاعم والبوفيهات والمطابخ والمقاهي والمخابز بكل حسم وحزم، ومعاقبة التي تفتقد للشروط الصحية بإغلاقها والتشهير بها وبأصحابها. - التشديد على إعطاء التراخيص لتلك المحلات. - زيادة أعداد المراقبين الصحيين لتغطية جميع المطاعم. - أن تكون الرقابة الصحية والتوعوية من الكفاءات والقدرات المتخصصة ذات المهارات والكفاءات العالية. - أن تكون هناك زيارات ميدانية مفاجِئة ومتوالية على المطاعم والبوفيهات والمطابخ والمقاهي والمخابز وعلى العمالة. - أن تكون عملية الطهي مكشوفة للزبائن بكل وضوح لكي يسهل رؤيتها. - أن تكون هناك توعية صحية مكثفة للأضرار الناتجة عن الوجبات المعدة في المطاعم عبر المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام المختلفة، وكذلك عمل ندوات توعوية من المختصين في التغذية ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، لتوعية جميع الأهل من مخاطرها، فالأهل جعلوا المطاعم مكافأة لأبنائهم، على وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة ووزارة الصحة وجمعية حقوق الإنسان وحماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وصحة البيئة محاسبة المقصرين والمهملين ومطاردتهم وملاحقتهم قضائياً

وفرض التعويضات عليهم للمجتمع مقابل الأضرار التي تصيب المواطنين من تلك الأغذية. وأخيراً، فإن صحة المواطنين وسلامتهم أمانة في أعناق الجميع يجب المحافظة عليها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

يرعى مؤتمر تقنية المعلومات لمناقشة الأمن الإلكتروني

الملك يأمر بإقرار أنظمة المرافعات والإجراءات الجزائية في مجلس الوزراء غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653384htm

عكاظ (الرياض)، يوسف فرحان (جدة)

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- أمره الكريم بعرض نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية على مجلس الوزراء غدا 8 محرم 1435هـ، لمناقشتها وإقرارها والرفع لمقامه الكريم لاعتمادها. بعد أن تمت دراسة هذه الأنظمة من الجهات المختصة وإنهائها بناء على توجيهه الكريم أيده الله.

من جهة ثانية، يناقش المؤتمر السعودي الدولي الثاني لتقنية المعلومات والذي يقام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - منتصف محرم الحالي، ستة محاور رئيسة هي (المعلوماتية الطبية، الحوسبة فائقة الأداء والسحابية، معالجة اللغة العربية الطبيعية، تعليم الآلات وتنقيب البيانات، الأمن الإلكتروني، والشبكات اللاسلكية).

وأوضح الدكتور طارق أبوداود رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر، أن المؤتمر الذي تنظمه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على مدى يومين، بحضور عدد من المختصين والباحثين والمهتمين بتقنية المعلومات، يهدف إلى إعطاء فرصة للمهتمين والمختصين بالمملكة لمناقشة آخر التطورات العلمية مع مجموعة من الباحثين العالميين والخبراء في مجال تقنية المعلومات بهدف الاستفادة من الأبحاث الحديثة في مجال تقنية المعلومات وتسخيرها لخدمة المملكة من جانب، وإتاحة الفرصة للالتقاء بنخبة من خبراء تقنية المعلومات وبحث التطورات الحالية والمستقبلية وسبل التعاون من جانب آخر.

وأضاف أن المؤتمر يعد إحدى ثمار الدور الريادي الذي تقوم به المدينة في تحفيز ودعم الأبحاث العلمية وإثرائها، حيث يتميز باستضافة متحدثين بارزين في مجال تقنية المعلومات يسلطون الضوء على الحلول والأفكار ونتائج البحوث والدراسات العالمية المرتبطة بمحاوره.

عكاظ تجيب على السؤال: أجهزة حكومية لمكافحة الفساد..لماذا؟

تدني الأداء والإنتاجية وتراجع النمو وتعثر التنمية الاقتصادية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653542htm

قراءة: في الحدث د. عبدالعزيز داغستاني

توجهت معظم الدول النامية، أو دول العالم الثالث، في السنوات القليلة الماضية إلى إنشاء أجهزة حكومية تعنى بمكافحة الفساد. وتختلف درجة الجدية في تفعيل هذه الأجهزة المختصة من دولة لأخرى، وإن كانت في معظمها ما زالت في مراحل بلورة رؤية استراتيجية للتعامل مع هذا الملف الخطير الذي يعصف ليس فقط بالحياة والنسيج الاجتماعي في هذه الدول، بل قد يكون من الأسباب الرئيسية التي ترتبط بتدني الأداء وانخفاض الإنتاجية وتراجع النمو وتعثر التنمية الاقتصادية. وتقبع الدول النامية في مؤخرة القائمة الدولية للدول التي تتم فيها الأعمال، خاصة الحكومية، في مناخ من الأمانة والشفافية؛ في حين تتصدر مجموعة الدول الإسكندنا؟ية هذه القائمة، معززة بأنظمة ديموقراطية وقواعد لمحاسبة المسؤول العام، مما يحصر الفساد في حدود ضيقة جداً لا تكاد تذكر، وهو عكس ما يحدث تماماً في الدول النامية. ولذلك فإن التوجه نحو إنشاء أجهزة حكومية متخصصة تعنى بمكافحة الفساد في الدول النامية يسير ببطء شديد، مع غياب رؤية واضحة لاستراتيجية العمل وآليات التعامل مع هذا الملف الحيوي، خاصة في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد، ربط العالم بأسره، وخلق حالة من التوافق الشعبي لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة. وإذا كانت خلف هذا التوجه رؤية سياسية، إلا أن التأثير الاقتصادي البالغ الأهمية لا يمكن تجاهله وإغفاله، حيث ينخر الفساد في جسد الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على مقومات العدالة الاجتماعية. وهو الدافع الأول لزعزعة الاستقرار في أي دولة. ولعل هذا أحد الأسباب التي عصفت ببعض الدول العربية، وغيرت أنظمة الحكم القائمة، وإن كان مخاضها ما زال متعثراً، إن لم يكن محبطاً في بعض الدول. لكن ذلك لا يُلغي إطلاقاً التأكيد أن مكافحة الفساد مطلب شعبي مستحق.

والواقع أن الاقتصاد، كعلم اجتماعي في المقام الأول، لم يغفل الارتباط الوثيق في نظرياته الأساسية مع افتراض بيئة صالحة نقية ليكون للنظرية الاقتصادية مكان للتطبيق العملي، تماماً كما يفترض في أبجديات الاقتصاد، أن زيادة الطلب على سلعة معينة يؤدي إلى ارتفاع سعرها، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، مثل ثبات جانب العرض. وهذا ينطبق بالضرورة على ربط الفساد بتعثر الاقتصاد، والنمو والتنمية الاقتصادية كمحصلة لذلك. وهذا ما يؤكد أن الفساد عقبة كأداء تقف أمام خروج هذه المجتمعات من مأزق التنمية.

د. عبدالعزيز إسماعيل داغستاني*
* رئيس دار الدراسات الاقتصادية – الرياض

أيدن بالإجماع قرار التصحيح .. ربات البيوت:

لا نريد مخالفين في منازلنا فأسعفونا بالبدائل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653399htm

هيفاء آل قريشي (جدة)، ريم العسيري (أبها)، إيمان الرفاعي (ينبع)
رغم معاناة كثير من الأسر وربات البيوت من رحيل العاملات المخالفات لنظام الإقامة والعمل كنتيجة متوقعة لحملة التصحيح، إلا أن النساء اتفقن بالإجماع على تأييد الحملة وأهدافها، وأن ما نتج عنها من فراغ في بعض المنازل نتيجة رحيل الخادمات لا يعني الاعتراض على المبدأ، غير أنهن طالبن بالإجماع أيضا بضرورة معالجة الخلل الناجم عن عملية التصحيح والبحث عن حلول مناسبة للأسر، والعمل سريعا على توفير البدائل المناسبة.
مساعدة مدير التربية والتعليم لشؤون البنات بينبع رقية الحمدان تقول أنا أؤيد وبشدة ما تم من إجراءات وأسعدني أكثر الإصرار وحسن المتابعة.
وتضيف لا مشكلة في أن تتعطل بعض المحلات المخالفة أو ألا تجد بعد الأسر سائقا مخالفا، لا مشكلة أن نتحمل شح العمالة لأني واثقة بأن المحلات التي أغلقت أبوابها لن يستمر إغلاقها وسيجد أصحابها أنهم مضطرون للاستقدام بطرق نظامية هذه بلدنا وكم عانينا من هذه العمالة السائبة وكم من الفرص الوظيفية سلبت وأبناء البلد بحاجة لها، ألم نلاحظ اختفاء المتسولين والمتسولات، ألم نلاحظ الهدوء والراحة في شوارعنا؟ أنا سعيدة وفخورة بهذا الإنجاز.
مشرفة التدريب والتطوير والأنشطة بقسم برامج الخدمات التعليمية بالهيئة الملكية بينبع هوازن الزهراني تؤكد تحسن الوضع بعد حملات التصحيح. وتضيف: الآن جاء دور الشباب والشابات للتنمية والتطوير والتحسين في مجال العمل، يجب أن نسخر أبناءنا في كل القطاعات ونجعل شعارنا (يد تصنع ويد تثمر).
المشرفة التربوية لنشاط الطالبات بإدارة التربية والتعليم بينبع سمية النزاوي تقول: أؤيد وبقوة النظام الجديد حماية للمواطن من النصب والاحتيال وحفظا لحقوق المواطن.
من جانبها تقول المحاضرة بقسم إدارة الأعمال بكلية إبن رشد ريم العمري بما أن الحملة وطنية وأمنية يجب على الأسر أن تتفاعل مع قرار الحكومة وأن يكون لديها وعي بعدم التستر على العمالة المخالفة، مشيرة إلى أن وجودهم بالمنازل يشكل خطرا على الأسر بشكل خاص والمجتمع بشكل عام لما يقوم به البعض منهم من مخالفات وجرائم ستضر الأسر بشكل أو بآخر بوجودها المتسيب وضعف الرقابة.
و تضيف: ستنعكس حملات تصحيح الأوضاع إيجابيا على المجتمع من ناحية النظام والأمان، وتستطيع الأسر أن تستغني عن العمالة المخالفة بجلب عمالة إما وطنية أو مؤهلة ومدربة ونظامية.
وتؤكد غادة السبحي موظفة في القطاع الخاص أن القرار جدا صائب، مبررة ذلك بأن العمالة المخالفة أثرت سلبا على حياتنا فمعظمهم وفد إلينا من وسط غير ملائم لطبيعتنا وتقاليدنا، فالخطأ بدأ حين بدأنا في الاعتماد عليهم في كل أساسيات حياتنا.
وتضيف: الخادمات دخلن بيوتنا واعتمدنا عليهن في أكلنا وشربنا وتركنا أولادنا دون رقيب، ومعظمهن يحملن أمراضا وعادات خاطئة تنتقل لنا دون علمنا، وكم من حالات سرقة واختلاسات حصلت في بيوتنا أمام أعيننا بسبب هذه العمالة.
وترى عبير طلال زقزوق أن القرار صائب لو طبق بطريقة صحيحة لأن أسعار الخادمات الهاربات وصلت إلى 1800 و 2000 وأكثر، فيجب تصحيح الأوضاع مع إيجاد الحلول البديلة، ومحاسبة مكاتب استقدام العمالة التي تكون في العادة على معرفة مسبقة بهروبهم سواء سائقين أو عاملات منزليات وإلغاء بند تحديد المدة لصاحب المكتب في تبديل الخادمة أو التعويض لحفظ حقوق المواطنين، وتوفير مكاتب توفر العمالة المنزلية بأجر يومي وشهري وسنوي حسب الاحتياجات.

وترى صباح أحمد في الحملة عنوانا للغيرة الوطنية مطالبة من الجميع التفاعل والتعاون معها وامتثال المواطن للأنظمة والقوانين والابتعاد عن ايواء وتشغيل المخالفين والمجهولين والمساعدة على توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات والتخلص من النظرة الدونية للأعمال التي كان يقوم بها المجهولون أيا كان نوعها. وتضيف: معظم الجرائم الحاصلة في الشوارع من النشل والتحرش والإزعاجات حاصلة من مجهولي الهوية خاصة في الأحياء الشعبية التي أصبحنا نخاف المشي في أزقتها بسببهم.

مختصون وقانونيون: خارطة جديدة للعمل القضائي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653553htm

متابعة: عدنان الشبراوي

شددت مصادر عدلية وقانونية، على أن الأنظمة القضائية المعدلة التي أمر خادم الحرمين الشريفين بدراستها وعرضها على مجلس الوزراء غدا، تعيد رسم خارطة العمل القضائي والتحول الى القضاء المتخصص والبدء في عملية التقاضي الموضوعي على درجتين إضافة الى الدرجة الثالثة وهي المحكمة العليا، خصوصا بعد إضافة ابواب جديدة في النظام مثل النقض والالتماس والاستعانة بالخبرة وتفسير الأحكام واستحكامات الأراضي والقضاء المستعجل الخ.

وقال المحامي والمستشار القانوني خالد السريحي إن صدور الأنظمة المرتقبة وهي نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية سيُسهم بشكل كبير في تفعيل نظام القضاء الصادر بعام 1428هـ، بحيث يتمكن المجلس الأعلى للقضاء من إنشاء المحاكم المتخصصة والتي نص عليها النظام من محاكم جزائية وتجارية وعمالية وأحوال شخصية ومحاكم عامة، وكذلك سيتم تفعيل التقاضي على درجتين بحيث يكون الدور المناط لمحاكم الاستئناف هو محكمة موضوع «درجة ثانية» بعد المحاكم الابتدائية على عكس ما هو قائم الآن حيث أن محاكم الاستئناف ما زالت تمارس عمل محاكم التمييز، كون المحاكم المتخصصة تحتاج مواد خاصة بالمرافعات كلا على نوعها وطبيعتها المختلفة ونظام المرافعات الشرعية الحالي لا يفي بذلك فضلاً عن أنه قد تم إلغاء باب كامل منه وهو الخاص بالتنفيذ كون نظام التنفيذ صدر بشكل مستقل العام الماضي. وكذلك مجلس القضاء الإداري سيتمكن من تفعيل التقاضي على درجتين، وأن نظام المرافعات أمام ديوان المظالم «المحكمة الإدارية» سيحل محل قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم والتي لم تعالج الكثير من الإجراءات أمام القضاء الإداري ووصف المدعي العام السابق والمحامي والقانوني سعد مسفر المالكي كلا من الانظمة الجديدة بأنها انطلاقة للعمل القضائي وسيتم من خلالها معالجة الكثير من الثغرات السابقة ويلبي التحولات الجديدة في العمل القضائي، وقال عضو هئية الرقابة والتحقيق سابقا المحامي والمستشار القانوني محمد المؤنس ان نظام الانظمة الجديدة المعدلة يفتح الباب امام القضاء المتخصص تمهيدا للبدء في اعمال المحاكم التجارية والعمالية بشكل رسمي.

وأكد المحامي بندر العمودي ان صدور الانظمة الثلاثة يعني ضمنيا البدء في أعمال المحاكم العمالية والتجارية والاحوال الشخصية والتحول الى التخصصات الجديدة للمحاكم العامة والجزائية متوقعا ان تمنح وزارة العدل والمجلس الاعلى للقضاء مهلة انتقالية للبدء في تنفيذ النظام المعدل.

إلزام المقبلين على الزواج بالمشورة الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653390htm

أمنية خضري (جدة)

تدرس وزارة الصحة التوجه نحو إلزامية الأخذ بالمشورة الطبية للشباب والفتيات المقبلين على الزواج، وذلك بهدف الحد من زيادة الامراض الوراثية.

أكد ذلك لـ«عكاظ» وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش، موضحا أن لجانا في الوزارة وجهات مختصة ذات علاقة تدرس إلزامية المقبلين على الزواج بالأخذ بما تحويه المشورة الطبية في ما يتعلق بأمراض الدم الوراثية، وذلك عبر دراسات متكاملة من عدة جوانب، مشيرا إلى أن البرامج الوقائية التي تطلقها الوزارة تساهم في نشر التوعية الصحية في ما يتعلق بالامراض الوراثية، وما ينتج عنها من إنعكاسات سلبية تؤثر على صحة أفراد المجتمع. ووفقا لاستشاري متخصص في أمراض الدم الوراثية، فقد سجلت المملكة أعلى معدلات إصابة بالأمراض الجينية والوراثية بنسبة تصل ما بين 3.5 إلى 4 بالمائة، فيما لا تتعدى نسب الإصابة بهذه الأمراض في العالم، ما بين 1 إلى 3 بالمائة، مرجعا ذلك إلى زواج الأقارب الذي يشكل 60 بالمائة من إجمالي حالات الزواج بالمملكة.

بالفيديو.. سعودية تنظف البيوت لإطعام أبنائها

المصدر: جريدة عكاظ اليوم الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.okazalyoum.com/news/a/بالفيديو-سعودية-تنظف-البيوت-لإطعام-أب/

خضر الخيرات – جازان

لم يكن في الحسبان أن تجوب امرأة سعودية لتعمل خادمة في المنازل من أجل أن توفر لقمة العيش لأبناها وبناتها وهي بلا شك تبحث عن توفير متطلبات العيش واستحقاقات الحياة.

تحدثت هذه المرأة إلى ”عكاظ اليوم“ بألم ومرارة ولكنها أصرت أن يسمع الجميع صوتها ويقفوا على معاناتها ومعاناة أبنائها وبناتها، وقالت أنها لم تعد تستطع تحمل الفقر والذل مضيفة أن ذلك يقهر الرجال فكيف بامرأة تعول 10 ابناء.

هي مواطنة سعودية (مطلقة) تعول عشرة أبناء ست بنات وأربعة أولاد أعمارهم ما بين خمسة وعشرين سنة إلى سنتين دخلها الشهري 850 ريال من الضمان وتعمل في البيوت (خادمة) بمبلغ 500 ريال، كانت تسكن بالمجان في بيت خشبي متهالك يتساقط عليهم المطر ويطير الغبار بأجزائه المتناثرة لتصبح هي وأبنائها في العراء، خشيت على بناتها الكبار فتركت البيت المتهالك لتستأجر شقة ولكن لم يرحمها غلاء الإيجار مع أنها لا تملك أثاثاً لأن سعره أكثر من دخلها، سألناها لماذا ؟ فقالت : بأن المنزل القديم تهالك وخشيت على بناتي، وسألناها كيف تعيشين؟ فأجابت أنها تعمل في البيوت لتوفر لهم لقمة العيش ومصاريف الدراسة وتعتمد على هِبات المحسنين، ونبهت أن الجمعيات الخيرية لا تصلها ولا تقدم لها أدنى مساعدة، وكشفت أنها مطلقة من يمني ومازالت معاملة أبناءها تدور بين المكاتب ولا يأخذون أي مصروف، وبدأ بيتها بدون أثاث عدا قطعا متهالكة، ومن غير كهرباء سوى بعض الأنوار الخافتة حيث اضطروا لفتح الشباك كي نصور

لقاءنا، وعلق أحد أبنائها نحتاج إلى جمعيات إنسانية. وناشدت الله في الخفاء بعيداً عن الكاميرا ثم خادم الحرمين والحكومة الرشيدة قائلة أنا بنت البلد وهؤلاء أبنائي فقط نريد أن نعيش بكرامة.

87 برنامجاً لتأهيل موظفي الدولة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570434

الرياض - «الحياة»
يلتحق 2192 موظفاً وموظفة حكومية بـ 87 برنامجاً تدريبياً في فروع معهد الإدارة العامة في كل من الرياض وجدة والدمام، بدءاً من اليوم وتستمر طوال الأسبوع الجاري.
وأوضح معهد الإدارة في بيان صحافي صدر أمس، أن البرامج تهدف إلى تلبية الحاجات التدريبية للمتدربين ورفع كفاءاتهم الإنتاجية، من طريق تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات السلوكية الإيجابية التي تؤدي إلى تطوير العمل الإداري، وتراوح مدة كل برنامج ما بين يومين وخمسة أيام، مشيراً إلى أنه في المركز الرئيس للمعهد يلتحق 1095 موظفاً حكومياً بـ43 برنامجاً تدريبياً.
وبيّن أن البرامج تشمل إجراءات المحاكمة الجزائية وإدارة برامج التثقيف الصحي وإعداد التقارير وأعمال السكرتارية والإبداع الإداري والإجازات والأرشفة الإلكترونية، إضافة إلى الإشراف الإداري والتحليل القانوني للقرارات والتخطيط الحضري والحقوق والمزايا المالية للموظف والرسم الهندسي باستخدام الأوتوكاد والسكرتارية الإلكترونية والفهرسة الموضوعية وبناء قوائم رؤوس المواضيع.
وفي فرع المعهد بمدينة جدة في منطقة مكة المكرمة يلتحق 382 موظفاً حكومياً بـ 16 برنامجاً تدريبياً، تشمل إدارة الاجتماعات وإعداد التقارير والإشراف الإداري والأعمال الإجرائية في السجلات الطبية والحقوق والمزايا المالية للموظف، إضافة إلى السكرتارية الإلكترونية والقيود المحاسبية الحكومية، وكذلك بناء المكتبات الرقمية وتصميم التقارير وتصنيف ديوي العشري.
وفي فرع المعهد بمدينة الدمام في المنطقة الشرقية، يلتحق 326 موظفاً حكومياً بـ 16 برنامجاً تدريبياً، تشمل إدارة الاجتماعات وإدارة الوقت والتخطيط التنفيذي والسكرتارية الإلكترونية والقيود المحاسبية الحكومية وتطوير الإجراءات والنماذج الإدارية، إضافة إلى تقويم الأداء الوظيفي ومهارات التعامل مع المراجعين.
بينما في فرع المعهد النسائي بالرياض، تلتحق 389 موظفة حكومية بـ 14 برنامجاً تدريبياً، تشمل إدارة الوقت وأساسيات أمن المعلومات والأرشفة الإلكترونية والإشراف الإداري وتطوير الإجراءات والنماذج الإدارية وتطوير خدمات المستفيدين وتقويم الأداء الوظيفي وتقويم أثر التدريب ومهارات التعامل مع المراجعين وتصميم الاستبانة.

مصدر بريطاني: إعفاء السعوديين من التأشيرة بـيد الرياض"

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570267

الرياض - وليد الأحمد
علمت «الحياة» من مصدر بريطاني مطلع (فضل عدم الكشف عن اسمه) أن استثناء السعوديين من ما أسماه الإعلام «إعفاء» من تأشيرة بريطانيا، الذي شمل دول الإمارات وقطر والكويت وعُمان أمر طبيعي يحدث في مقابل التسهيلات التي تقدمها تلك الدول، مشيراً إلى أن الصعوبات التي تواجه البريطانيين الراغبين في زيارة السعودية تأتي على النقيض

من إجراءات الدول الخليجية الأربع التي يدخل إليها المواطنون البريطانيون من دون تأشيرة. وفضّل المصدر تسمية الإجراءات الجديدة في إجراءات التأشيرة الممنوحة للخليجيين بالتسهيلات الإلكترونية بدلاً من الإعفاء، خصوصاً أن التأشيرة لا تزال موجودة، ولكن إجراءات تقديمها صارت أسهل ولا تستلزم الحضور إلى السفارة البريطانية بل بتقديمها عبر الإنترنت، وأخذ البصمات في المطار عند الوصول. (للمزيد)

وقال المصدر في حديث مع «الحياة»: «يمكن القول إن قرار تسهيل إجراءات التأشيرة لمواطني السعودية يظل بيد الرياض، لاسيما أن لندن أكدت في وقت سابق لوفود سعودية رفيعة المستوى استعدادها لمناقشة الصعوبات التي تواجه مواطني البلدين للحصول على تأشيرة الدخول، على ألا يقتصر ذلك على تسهيل الإجراءات للسعوديين فقط».

لافتاً إلى أن بريطانيا تقدم للسعوديين تأشيرات دخول تشمل «الدراسة والعلاج والعمل والسياحة وغيرها، في الوقت الذي تعتبر تأشيرة العمل هي الخيار المتاح أمام البريطانيين لدخول السعودية، بينما تنقسم الصعوبات للحصول على بقية أنواع التأشيرات الأخرى بين الصعبة والمستحيلة». ورفض المصدر أن يكون استثناء السعودية من قرار الإعفاء من تأشيرة بريطانيا يدخل ضمن حسابات المعاملة بالمثل، موضحاً أن بريطانيا تقدم تسهيلات لافتة للسعوديين، إذ يمكن الحصول على التأشيرة البريطانية بمختلف أنواعها بعد 48 ساعة عمل في الأيام العادية، في حين لا توجد تأشيرة سياحة للبريطانيين الراغبين في زيارة السعودية.

وكانت الحكومة البريطانية سهلت أخيراً تأشيرة السياحة والعلاج لمواطني دولة الكويت مع الإبقاء على تأشيرة الدراسة أو العمل، لتصبح بذلك رابع دولة خليجية بعد عُمان وقطر والإمارات، ويتبقى بلدان خليجيان خارج إطار الاتفاق، هما السعودية والبحرين.

بيد أن اتفاق إلغاء التأشيرات لن يكون في شكل كامل، إذ يحتاج أي مواطن من تلك الدول «المعفية» إلى أن يرسل «إيميل» (بريد إلكتروني) إلى سفارة بريطانيا في بلده، وسيأتيه الرد بالموافقة، ومن ثمة يقوم بتصويرها لتكون بمثابة «تأشيرة» لدخول أراضي بريطانيا. أما الإجراء الثاني، فهو إخضاع السائح الخليجي للبصمة في مطارات بريطانيا.

وكانت عُمان الدولة الخليجية الأولى التي حصلت على الإعفاء من التأشيرة، تلتها الإمارات ثم قطر وأخيراً الكويت.

مرضى نفسيون" تعرضوا لـ الإهمال" من الأهل... فساقتهم الأقدار إلى الشوارع

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570141

الخبر – «الحياة»

تبدأ رحلاتهم اليومية في الصباح الباكر، يجوبون الشوارع، طولاً وعرضاً، يكتفون بالحديث مع أنفسهم، فيما ترسم أيديهم خطوطاً غير مفهومة، تُنبئ عن ماضٍ «مؤلم»، أو أشخاص تملؤهم «الحسرة». «مرضى نفسيون»، يظهر عليهم تفاوت السنّ، وتصبغ شمس الظهيرة وجوههم بالسمار، ولم تمنعهم نظرات المارّة من التوقف وهلة. ويغطّون أجسادهم بملابس رثّة تثير العطف والشفقة.

وإذا أسدل الليل ستاره، يغيبون عن الأنظار، ليزرعوا التساؤلات خلفهم، في أذهان أصحاب الأحياء التي اعتادوا التجوال فيها نهاراً: من الذي يؤويهم، بعد أن غابوا عن أهلهم وذويهم، وتغيّبوا عن المنازل التي كانت تحميهم؟

هذا السؤال طالما حيّر حسين محمد، الذي قال: «كنت أقفُ عند إشارة ضوئية في أحد الشوارع الرئيسة في الخبر، وفوجئت بمريض نفسي ينوي العبور، حتى وصل إلى سيارتي، وبدأ بالضرب على الزجاج الجانبيّ، ما دفعني إلى إغلاق الأبواب، في انتظار سماح الإشارة الضوئية بالتجاوز حتى استطعت الهروب والتخلّص منه، خوفاً من أي أمرٍ قد يفعله».

ويشاهد أحمد عدنان، وهو صاحب مطعم شهير في المدينة، يومياً، شخصاً يمشي على الرصيف المقابل لمطعمه، وهو يجهل اسمه وعنوانه، وأحياناً يأتي ليطلب ما يسدّ جوعه، لكنه لاحظ «حينما يتحدّث إليّ مراتٍ، أنه في كامل قِواه العقلية، ما جعلني أشكّ أن الأمر مجرّد تمثيل».

كما اعتاد الشاب يحي النجراني، الذي يهوى اصطيّاد السمك، أن يرى»شاباً يجلس تحت أحد الأسوار، أسود البشرة، يغطّي جسده بملابس غريبة، هي أقرب إلى هيئة فناني «الراب»، يرتدي سلاسل، وحلقات في يديه، خاطبته مرة، وسألته عن اسمه، وسبب وجوده هنا، فأجابني أن اسمه «بوب مارلي» (مغنّي راب شهير)، وعن وجوده هنا، اكتفى بهزّ رأسه والابتسام».

بدوره، قال نائب المشرف العام على مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام الدكتور عبدالسلام الوابل، في تصريح إلى «الحياة»: «حين يبدأ المرض النفسي، يكون في حال مستقرّة، ومع تطوّر المرض، تزداد شدّته، حتى يصل إلى مرحلة يحتاج المريض عناية خاصّة». وأوضح أن هناك مرضى «لا يتقبلون العلاج، ما يُفقد ذويهم القدرة على السيطرة عليهم»، لافتاً إلى أن دور المستشفيات يكمن في «استقبال جميع الحالات، سواءً الاضطراب، أو مراجعة العيادات، لشدّة الأعراض، أو محاولات المريض إيذاء نفسه أو الآخرين، إضافة إلى عدم تقبّله العلاج الدوائي».

وعن دور أهل المريض، أوضح الوابل، أنه «بعد الانتهاء من الإشراف على الحال النفسية لأي مريض، وعلاجها، والتأكد من استقرارها، يتم التواصل مع أهله، ويبدأ دورهم هنا، في الاقتراب منه، وإشعاره أنه يعتبر مريضاً عضوياً كغيره».

وعدّد أهم أسباب وجود المريض النفسي في الشوارع ومنها: «عدم اعتناء الأقارب به، وفهم حاله، والسيطرة عليه، ما يُبعده عن العلاج، إضافة إلى كون الأقارب ليسوا من الدرجة الأولى، فيرون وجوده عبئاً عليهم. وقد يحصل للمريض انتكاسات، فيؤثر ذلك على علاقته معهم حتى يغادر المنزل. وأيضاً هناك جزء من المرضى لا يكونون من نفس المنطقة أو المدينة».

وعن طريقة استقبال المريض النفسي، ذكر أنه «يوجد لدينا قسم مختصّ، يستقبل الحالات، ففي كثير من الأحيان، ترى الدوريات الأمنية شخصاً، في وضع غير طبيعي. مثل أن ينام في العراء، ويُلاحظ وضعه الجسماني غير سليم، فيتم إيقافه، والتحفّظ عليه، وتصنيفه «مجهول هويّة»، ثم التواصل مع الخدمة الاجتماعية لمعرفة من هو؟».

وعن المشكلات التي تواجههم، قال الوابل: «السعة السريرية للمجمع تحول دون استقبال جميع الحالات، ما يجبرنا على إخلاء سبيل من تتحسن حاله فوراً، لإفساح المجال لآخرين». واستعرض الحلول للتخلّص من هذه الظاهرة، ومنها «إيجاد مكان للإقامة الدائمة، فهذا الحلّ الأنسب لهذه الإشكالية، إذ تم إنشاء مركز نقاهة للأمراض النفسية يتسع لـ 300 سرير، ويتبع إدارة مجمع الأمل في الدمام، وتم العمل عليه وتجهيزه». وأضاف «نحن في طور الانتقال إلى المبنى الجديد على طريق الرياض، والمركز السابق سيكون لنقاهة الأمراض النفسية، والآن يوجد في المجمع 20 حالة، تم تخصيص قسم لها، وستكون نواة للمركز الجديد، وغالبيتهم من كبار السن».

10 مديرين في جمعية المتقاعدين يهاجمون رئيسها: عسكري يفتقد ثقافة العمل المدني

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569904

جدة - عبدالرحمن باوزير

اتهم أعضاء في الجمعية الوطنية للمتقاعدين رئيس الجمعية بإلغاء أسلوب الانتخابات في الفروع، مشيرين إلى أن ذلك ليس من صلاحيات مجلس الإدارة، بل من صلاحيات الجمعية العمومية. مؤكدين أنه ستتم محاسبة مجلس الإدارة على تلك المخالفة، متهمين رئيس الجمعية بتكريس المصطلحات والرتب العسكرية في سجلات الجمعية، واحتكار الظهور إعلامياً على حساب الأعضاء. وتلقت «الحياة» بياناً مطولاً وقّعه 10 مديرين لفروع الجمعية، تضمن: «إشارة إلى الخبر الصحافي المنشور في صحيفة «الحياة» بعنوان: «جمعية المتقاعدين رصدنا شراء أصوات في انتخابات الفروع»، استنكروا فيه ما أورده رئيس مجلس إدارة الجمعية»، وقالوا إنه لا يمت إلى الواقع بصلة، فلا يمكن أن يصدر من المتقاعدين الذين بلغوا من

العلم والتجربة والخبرة والسن مرتبةً عالية، الزيف والخداع والغش، وهم الذين يطمعون إلى نقل تجربتهم الإيجابية للأجيال المقبلة، ولا سيما أن عضوية إدارة الفروع ليست فيها مكاسب مادية ولا معنوية، فما هي إلا عمل تطوعي خيري لا يتقاضى عليه أجراً، يريد به الإنسان أن يختم به مسيرة حياته. (للمزيد)

وأضاف البيان : «ليس من اللائق على رئيس مجلس الإدارة أن يطلق تلك الاتهامات بدون دليل واقعي ملموس، ونحن في الجمعية نؤكد أن هذا الاتهام غير صحيح أبداً، والصحيح أن رئيس مجلس الإدارة أتى من بيئة وخلفية عسكرية وثقافة الأوامر والتعليمات، ولم يتعود على ثقافة العمل المدني».

متخصصون يحذّرون من تسجيل الأوقاف باسم مؤسسة خيرية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569863

الرياض - سعد الأسمري

حذّر مشاركون في ملتقى تنظيم الأوقاف الثاني من تسجيل الأوقاف باسم مؤسسة خيرية مرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيرين إلى أن ذلك يؤدي إلى أن الوقف يكون تابعاً للمؤسسة بدلاً من أن تكون تابعة له.

وأكد رئيس المحكمة الشرعية في القطيف سعد المهنا خلال ورشة عمل قدمها في الملتقى أمس أن الوقف يجب أن يكون هو من ينشئ الشركات لتكون ذراعاً استثمارياً له، وأخرى ذراعاً خيرياً، مشيراً إلى أن من الخطأ أن تسجيل الوقف باسم مؤسسة خيرية.

وشدد المهنا على أهمية المبادرات والتنظيمات في مجال الأوقاف الآن، حتى يكون هناك استعداد لها من خلال مزيد من التنظيمات واللوائح التي تنظمها وتحفها وتجعلها واضحة أمام الناس، لأن الأوقاف قادمة لا محالة.

وأشار المهنا إلى أنه يجب توثيق الأوقاف في المحاكم، مستدلاً بضياع نحو 220 ألف وقف في الدولة العثمانية، التي لم يوجد منها إلا نحو 4500 وقف كانت موثقة، مؤكداً في الوقت نفسه أن القضاء مهمته الإشراف والمراقبة ولا خوف من أن الدولة عبر الهيئات الرسمية تأخذ الوقف وإنما تشرف عليه.

ولفت المهنا إلى أن من الأخطاء الشائعة هو جعل نظار الوقف كلهم من العائلة، وأن ذلك لا يعطي قوة للوقف، مقترحاً أن يكون في الوقف نظار من خارج العائلة مع الأبناء، بحيث يكون هناك توازن في النظارة حفظاً للمال وتنميته.

وفي ما يتعلق بالوقف للمرأة بين المهنا أنه لا يشترط موافقة أحد المحارم على أن تنشئ المرأة وقفها الخاص حتى وإن أرادت أن توقف مالها بالكامل، لأن ذلك من حقها فهي المالكة لذلك المال.

من جهته، أوصى رئيس نظار أوقاف محمد الراجحي بدر الراجحي بالاستعجال في اعتماد الشركات الوقفية وأن يتم منحها إعفاء من كل الرسوم الحكومية، كونها داعمة للعمل الاجتماعي ويخفف على الدولة الكثير من المصاريف، ولترغيب المستثمرين في التبرع بالوقف.

إضافة إلى اعتماد نماذج وقفية استرشادية للقارئ في كل المحاكم السعودية، ورفع ثقافة إجراءات تأسيس الأوقاف من خلال كل الوسائل، وتفريغ قضاة متخصصين لتولي مهام أو إجراءات تأسيس الأوقاف في المدن الرئيسة.

من جهتها، أكدت الدكتورة نوال الراجحي في ورشة عمل (تجربة وقفية نسائية)، على أن ثقافة المجتمع حول الوقف واعتقاده بأن الوقف خاص بالرجال من دون النساء هي السبب في قلة الأوقاف النسائية، مشيرة إلى تجربتها التي لم تكلفها سوى الذهاب إلى المحكمة وإجراء اللازم من إجراءات لإتمام ذلك.

عقوق الوالدين.. ثُقبٌ في النسيج المجتمعي يُهدِّد بانهيار الأسرة

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/08/991019

حفر الباطن – مساعد الدهمشي

تكشف ظاهرة العقوق عن خلل في نسيج المجتمع، يتطلب نظرة أعمق من قِبل جميع الأطراف المشاركة في صنعها. كما تتطلب مراجعة عميقة من قِبل المؤسسات التي تشارك الأسرة في التنشئة، فمن دون التكامل في الأدوار تبدو «خلطة التنشئة» مَعيبة، وتنتابها إشكاليات تعيق تحقيقها الهدف منها. وتشير الإحصائيات إلى تنامي ظاهرة عقوق الأبناء آباءهم بأكثر من نمط. فبين عاق يمارس عقوقه تحت تأثير خلل نفسي أو عقلي، وبين عاق استمرأ عقوقه في غياب الوازع الديني والخلل القيمي. ولا تبدو الصورة قاتمة كلياً، لكنها مثيرة للقلق، وتدعو لمعالجة متخصصة ونظرة شمولية.

رفض مجتمعي للعقوق

يعتبر عبدالله غالي الحبلاني، معلم، عقوق الوالدين خطراً كبيراً يتطلب جهداً ممنهجاً على مستويات متعددة لغرس ثقافة طاعة الوالدين في الإنسان منذ بداية مراحل تعليمه، ووصولاً إلى مرحلة الوعي الفكري التام. ويرى سليمان عبدالعزيز أن قضايا العقوق قد يكون سببها بعض القنوات التليفزيونية. ووصفت مها عبدالله من يعق والديه بالمجرم القاتل، مؤكدة أن الشرع كفيل بأخذ حق والديه منه. وأرجعت هدى القاسم انتشار قضايا عقوق الوالدين إلى تعامل الوالدين الخاطئ أو نشأة الابن غير الصحيحة، وتستطرد مفسرة فتقول بمعنى أنه لو قلنا إن الوالدين إن تكفلا بنشأة ابنهما وفق أسس من الاحترام والتقييد بالقيم والدين والعرف، ومنعاه من مخالطة أصدقاء السوء، لتجنبا هذا المصير. وقالت إن هذه القضايا هي بلا شك منبوذة في المجتمع السعودي.

ونوه مشعل المطيري إلى أن من يقوم بمثل هذه الأعمال المشينة تجاه والديه يعيش حالة من الحيرة والتشتت في كل أمور حياته، إلى أن تزهق روحه إلى الله. ويرجح خلف الشمري قول مشعل، مبيناً أن هناك أسباباً لهذه الظاهرة، تتطلب إيجاد حل جذري لها، ووضع كل من يقوم بعقوق والديه تحت مجهر الطب النفسي والقضاء لعلاجه من هذا الخطر أو بزجه في السجن عقاباً على عقوقه والديه. ويرى فيصل العنزي أن معظم المراكز الصيفية والفعاليات المدرسية كان لها دور مؤثر وبارز في معالجة قضية عقوق الوالدين، من خلال طرح عديد من العروض المسرحية والفيديو المؤثرة. وقال نسعى كأولياء أمور للطلاب إلى تنشئتهم التنشئة السليمة الخالية من الشوائب. ويستطرد قائلا «نشد على يد إدارة التربية والتعليم لتكثيف هذا الجانب كونه جانباً مهماً»، مبيناً أن هناك عروضاً قدمتها المراكز الصيفية والفعاليات المدرسية ونالت استحسان الطلاب وأولياء الأمور.

سلوك منبوذ ومُحرَّم

ووصفت اختصاصية العلاج النفسي والسلوكي خلود العنزي العنف ضد الوالدين، أو ما يعرف إسلامياً بالعقوق، بأنه سلوك منبوذ ومُحرَّم في الديانات السماوية كافة، وليس له ما يبرره مهما كانت الأسباب. وقالت إن انتشار هذا العنف ينم، مع الأسف، عن تراجع في الالتزام بتعاليم الدين والقيم الإنسانية في المجتمع. وأضافت قائلة «علينا إن أردنا البحث في هذه أسباب هذه الظاهرة، أن نفرق بين العنف كمشكلة أساسية أو ثانوية، كأن يكون الذي يعنف والديه غير واع لسلوكه إما بسبب مرض خارج عن إرادته أو لتناوله مذهبات العقل». وتقول «حين نتناول الموضوع باعتباره مرضاً نفسياً شديداً لدى الابن، فالأدلة الدينية تنص على عدم تكليف المريض النفسي والعقلي بما لا يستوعبه عقله، وهذه رحمة من الله. وبالنسبة للوالدين اللذين ابتليا بابن مريض، فعليهما أن لا يتأثرا كثيراً بسلوك ابنهما ضدهما بقدر ما يهتمان بأن لا يؤذي نفسه».

تأثير مذهبات العقل

أما تناول مذهبات العقل، والحديث مازال لخلود العنزي، فإنه يعد بداية انتشار العنف البدني ضد الوالدين، وهو أشد أنواع العنف. وفي كلتا الحالتين، تحتاج الحالة إلى العلاج أولاً، أما أن يتعرض الوالدين للعنف كمشكلة أساسية، أي حين يمارس الابن عقوقه دون أن يكون فاقداً للوعي، وبكامل إرادته، فالأمر يختلف. وتقول العنزي، قبل أن نعرج على استعراض الأسباب، يجب أولاً أن نفهم أن بر الوالدين موضوع حساس جداً لا يمكن خدشه. وتصنف العنف ضد الوالدين إلى ثلاثة أنواع لكل منها تأثيره، وجميعها مرفوضة ممارستها، ويشمل ذلك العنف البدني، ويقصد به إلحاق الضرر الجسدي بالوالدين سواء كان جسيماً أو طفيفاً، والعنف اللفظي، وهو نمط زاد انتشاره بشكل كبير تحت مظلة حضارية زائفة، والعنف المعنوي وهو ما يغفل بعضنا عنه، ويتمثل في تهميش الوالدين ومحاولة إقصائهما وعدم الاهتمام بوجودهما. وتضيف قائلة «أياً ما يكن نوع العنف، فإن الشخص الذي يمارسه ضد والديه مُدان في جميع الحالات».

أسباب العقوق

وعن أسباب العقوق، فتلفت العنزي إلى أسلوب التربية، حيث تشير إلى أن من أهم أساليب التربية التي تفرز مردوداً بالعقوق، التدليل الزائد والعنف، وعدم الوعي لدى الأبناء بأهمية البر حتى وإن كان الوالدان قد قصَّرا في حقهم، والبحث عن الاستقلالية والوقوف ضد أي شيء يعترض تحققها، والتأثر ببعض النظريات الحديثة بشكل خاطئ، التي منها على سبيل المثال أن تتعامل الأم مع ابنتها كما لو كانت صديقة لها، فتتعامل الفتاة مع والدتها دون أدنى حد من الاحترام. ومنها أيضاً محاولة الوالدين التحكم في أبنائهم دون منحهم حرية الاختيار، ما يحرضهم على التمرد.

رؤية لاحتواء الظاهرة

وتدعو العنزي الآباء والأمهات إلى تعلم أساليب التربية الصحيحة ليتمكنوا من تنشئتهم بشكل أفضل، لافتة إلى أهمية تعظيم بر الوالدين في المدارس بصورة غير تقليدية تستفيد من وسائل التقنية الحديثة، مع تجنب التلقين. وقالت نحن بحاجة إلى غرس مبادئ لا تبور. وتؤكد أنه لا يوجد ما يمنع الأبناء من البحث عن الاستقلالية، ولكن دون تهميش للوالدين، وبما لا يوجِد صداماً فيما بينهم. ونصحت الأبناء بالتحلي بالصبر في بعض الأمور، وقالت إن على الأبناء أن يتذكروا، مهما كانت الإساءة التي عانوها من الوالدين أو العنف الذي لقوه، أنه ليس من حقهم محاسبتهم، بل إن الله هو من سيحاسبهم.

كما دعت الآباء إلى إعطاء أبنائهم الفرصة للتعبير عن حاجاتهم دون رفض مسبق. مطالبة بإعادة هيكلة الصورة النمطية للوالدين. فبغض النظر عن أهمية الأشياء المادية التي يقدمونها لأبنائهم، على الأبناء أن يتعرفوا على عمق الحاجات النفسية التي يقدمها لهم آباؤهم، فغالباً ما يغير الوالدان كثيراً في حياتهما حتى يوفرا لأبنائهما البيئة المناسبة ويقدما كثيراً من التنازلات دون وعي من الأبناء، ثم يُصدَمان بانتقاد أبنائهما لهما، ورغم ذلك يعتقدان أن المشكلة فيهما ويبحثان عن الحلول، لكن قليلاً منا من يعطي الموضوع حقه متجاهلاً النظر من كافة الجهات.

ماذا تقول الإحصائيات؟

من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد بن عبدالوهاب الرقيطي، أن قضايا عقوق الوالدين شهدت تفاوتاً في معدلاتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقال إن نسبة هذا النوع من القضايا تبلغ 6% من إجمالي قضايا الاعتداء على النفس، فيما تقل نسبتها عن 1% من إجمالي القضايا المسجلة في المنطقة الشرقية. وأشار إلى أن معظم المجني عليهم من الذكور (آباء) وتمثل نسبتهم 90%، فيما تصل نسبة قضايا العقوق التي تستهدف الأمهات إلى 10%، مؤكداً أن هذه السلوكيات وتلك القضايا مستمرة، وترجع أسباب ارتكابها في الغالب إلى ضعف الوازع الديني والتفكك الأسري الذي تعيشه بعض الأسر، وضعف الرقابة المنزلية على الأبناء منذ طفولتهم، بسبب انشغال الوالدين لفترات طويلة عن المنزل، إضافة إلى انتشار القنوات الفضائية غير الهادفة التي لها أثر سلبي في إضعاف الروابط الاجتماعية. وقال من المؤسف أننا نشهد مثل تلك الحالات الشاذة في مجتمعنا الذي يحرص على أهمية الرفق بالوالدين والاعتنـــاء بهمـــا وطاعتهما والعمل على توفير الراحة والطمـــأنينة لهما.

نائب أمير الرياض وقف على جهود رجال الأمن

القبض على مخالفين أثاروا فوضى وشغباً لإيقاف الحملات الأمنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882773.html

متابعة – مناحي الشيباني تصوير حاتم عمر ومنصور الجميعة

وقف نائب أمير منطقة الرياض صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز مساء أمس السبت على عمليات سيطرة الأجهزة الأمنية المختصة بشرطة منطقة الرياض على أعمال شغب وفوضى أثارها تجمع للعمالة الأثيوبية داخل حي منفوحة جنوب العاصمة الرياض عقب مطالبتهم بإيقاف الحملات الأمنية لتعقب مخالفي نظام العمل والإقامة.

وأغلقت قوات الأمن بشرطة منطقة الرياض ممثلة بقوة المهمات والواجبات الخاصة بشرطة منطقة الرياض ودوريات الأمن مداخل ومخارج الحي للسيطرة على عمليات الشغب والقبض على مثيريه وتمكنت بفضل من الله من القبض على أعداد كبيرة جدا من المتورطين في عمليات الشغب والفوضى.

ولاحقت فرق أخرى من دوريات أمن منطقة الرياض وقوة المهمات والواجبات الخاصة وقوة الطوارئ الخاصة وأفراد سريين من إدارة شعبة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة الرياض وفرق تابعة لدوريات المجاهدين أعداد من المتجمهرين بعد أن لاذوا بالفرار وتمكنت بفضل من الله من القبض على أعداد كبيرة منهم في الوقت الذي حاول عدد من المقبوض عليهم مواجهة رجال الأمن بالعصي والأسلحة البيضاء.

وأكد شهود عيان ل "الرياض" التي رافقت رجال الأمن أثناء عمليات القبض، أن مثيري الشغب بدأوا في التوافد على شارع منفوحة العام منذ عصر أمس حيث، وصلت أعدادهم لمئات المتجمهرين وقاموا في البداية وقبل أن يصل إليهم رجال الأمن بتكسير السيارات داخل الحي وبعض المتاجر التي كانت مغلقة والإشارات المرورية واللوحات الإرشادية والتعدي على بعض المارة من جنسيات مختلفة إذ أصيبت امرأة وطفلتها كانت تسير بالشارع فيما أصيب عدد من المواطنين والمقيمين بإصابات طفيفة جراء الحجارة التي كانت تقذف بشكل عشوائي بالشارع ولحظة وصول رجال الأمن لاذت أعداد من المتجمهرين بالهرب من الموقع والدخول إلى داخل الحي والخروج إلى الأحياء الأخرى فيما بقيت مجموعة كبيرة صامدة أمام المواجهة الأمنية ولا حظ شهود عيان ل "الرياض" أنهم أخذوا يلوحون بالعصي والسكاكين ويستمرون في قذف الحجارة بشكل عشوائي ما تسبب في تكسير عدد من السيارات وتسجيل بعض الإصابات الطفيفة.

وتمكنت الأجهزة الأمنية بشرطة منطقة الرياض من السيطرة على عمليات الشغب والقبض على أعداد كبيرة من المشاركين في إثارة الفوضى والشغب في وقت قياسي بعد أن تسببوا في إحداث هلع بين المواطنين والمقيمين من سكان الحي وسمع صراخ الأطفال والنساء من داخل الشقق في المباني القريبة من الحدث وتسبب المتجمهرون في تعطيل الحركة المرورية و تكسير بعض السيارات داخل الحي.

وكان مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سعود الهلال ومدير إدارة الضبط الإداري بشرطة منطقة الرياض اللواء عبدالله البريدي وقائد دوريات أمن الرياض العقيد راشد المهيني وقائد قوات المهمات والواجبات الخاصة ومدير إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة الرياض أشرفوا مباشرة على الخطط الأمنية للقبض على المتورطين في عمليات الشغب والتوجيهات المباشرة للمشاركين في عمليات القبض من ضباط وأفراد أدوا جهوداً جبارة تكللت ولله الحمد بالقبض على عدد من المطلوبين أمنيا من العمالة الأثيوبية ومثيري الشغب أمس.

كما نجحت دوريات مرور منطقة الرياض في تنظيم الحركة المرورية والمساهمة في إغلاق المنافذ المؤدية للحي بإغلاق بدءاً من حي عتيقة وشارع الوطن والفريان وحي اليمامة والمداخل والمخارج المؤدية لحي منفوحة بطريق الملك فهد

جنوبا وتنظيم حركة السير بطريق الملك فهد و الطريق الدائري الجنوبي الذي شهد تكدسا مرورياً لحظات عمليات المداهمة وتجمهرت أعداد كبيرة من المواطنين والمقيمين لحظة ملاحقة الجهات الأمنية للقبض على المشاركين في الشغب، كما شاركت فرق من الهلال الأحمر في عمليات نقل بعض المصابين حيث أعلن مستشفى الإيمان حالة استنفار الطوارئ وعلمت "الرياض" أنه استقبل ما يقرب من ثلاثين حالة إصابة غالبيتهم من المواطنين وبعض المقيمين في الحي أحدهم في حالة حرجة بينما بقية الإصابات جروح طفيفة كما شاركت فرق من الدفاع المدني بمنطقة الرياض لمساندة الأجهزة الأمنية المعنية في أعمالها تحسبا لأي احتجازات أو حرائق لا سمح الله.

من جانب آخر قال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الرياض العميد ناصر بن سعيد القحطاني إنه امتداداً لما قامت به الحملة الأمنية لتعقب مخالفي نظام الاقامة والعمل، ونظراً لما حدث مساء أمس من عدد من الأشخاص المخالفين والذين يقطنون حي منفوحة، عليه فقد تم الترتيب واعطاؤهم فرصة لمن اراد منهم أن يسلم نفسه أو عائلته طواعية وذلك بإعداد مقر لإيوائهم قرب تقاطع طريق الملك عبدالعزيز مع الدائري الجنوبي وذلك لسرعة انهاء اجراءات سفرهم بالترتيب مع دور التوقيف وسوف تسهل كافة اجراءاتهم ويتم إنجازها في وقت قياسي بالترتيب مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

هيئة التحقيق والادعاء العام في تقرير متابعتها للسجناء:

عدم بقاء أي نزيل إذا انتهت محكوميته.. وبعض النزيلات يرفض أولياؤهن استلامهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882687.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكدت هيئة التحقيق والادعاء العام في تقرير متابعتها للسجناء على عدم بقاء أي نزيل في السجون إذا انتهت محكوميته إلا بأسباب نظامية كأن يكون على المتهم قضية أخرى يجرى محاكمته عنها أو أن يكون الحق الخاص في القضية لا يزال قائماً وبالتالي يكون امر الإفراج في هذه الحالة من صلاحيات القاضي ناظر الموضوع في الحق الخاص.

وأوضحت الهيئة معاناة جهات الاختصاص بالترحيل مع المحكومين الذين لم يطلق سراحهم وأكدت ان هناك من صدر عليه امر بالإبعاد عن البلاد وهو في طور استكمال إجراءات الترحيل حيث عدم وجود وثائق او إثباتات لدى بعض المحكومين أو انتهائها وعدم تعاون بعض السفارات في توفير المطلوب لرعاياهم.

وبشأن متابعة الهيئة للسجناء الذين انتهت محكوميتهم ولم يطلق سراحهم، أشارت الهيئة إلى أن بعض النزيلات يرفض أولياؤهن استلامهن مما يتطلب الإجراءات لإحالتهن لدور الرعاية الاجتماعية أو إقناع ذويهن لاستلامهن.

وشددت هيئة التحقيق والادعاء العام على فاعلية جولاتها الرقابية ال(18824) في عام واحد 1433/32 ومعالجتها لحالات السجناء وأشارت إلى نتائجها الملموسة في الإفراج عن عدد كبير من السجناء والموقوفين الذين انتهت مدة توقيفهم ولم يفرج عنهم ولم يحاكموا.

وتابعت الهيئة حصول السجناء على حقوقهم وقامت باختصاصها في الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف بوضع قواعد لتلك الرقابة ودخلت إلى عنابر السجناء واستمعت إلى شكاواهم والتأكد من حصلوهم على حقوقهم عبر جولات رقابية دورية وجولات تفتيشية.

وعن مدى ملاءمة القدرة الاستيعابية للسجون مع أعداد السجناء اوضحت الهيئة وجود مشكلة في القدرة الاستيعابية لبعض السجون في المرحلة الراهنة وأن بعض مباني السجون وطاقتها الاستيعابية لا تتناسب مع عدد السجناء خاصة في المدن الكبيرة كالرياض وجدة والدمام، مؤكدةً الرفع لأمراء المناطق ووزارة الداخلية وقد صدر بناء على توجيهات بتشكيل عدد من اللجان انتهت إلى عدد من التوصيات أهمها مخاطبة الجهات القضائية لتفعيل العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية واقتراح إنشاء اصلاحيات جديدة لرفع القدرة الاستيعابية للسجون.
وفي شأن أعمال الهيئة بلغ عدد القضايا التي تم التحقيق فيها خلال العام المالي 321433، بنسبة ارتفاع 12% عن العام السابق لعام التقرير وبلغ عدد المتهمين 143 ألف بنسبة ارتفاع 7%.

حسم قبولها أو رفضها بعد غدٍ في جلسة الشورى ..

توصية لرفع تقرير خاص إلى الملك بالجهات الحكومية الشاغرة وظائفها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882685.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

رفضت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى رفع تقرير خاص إلى خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء بالجهات الحكومية التي لديها وظائف شاغرة.
وجاء هذا الرفض كرد على مضمون التوصية الإضافية التي تقدم العضو مشعل السلمي على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية إثر الرقم العالي لعدد الوظائف الشاغرة والذي انفردت بنشرها " الرياض " حيث بلغ 146ألفاً و 887 وظيفة، مطالباً بتضمين التقرير اسماء الجهات الحكومية التي لديها وظائف شاغرة وعدد نوع تلك الوظائف.
ومن جهته تمسك العضو السلمي بتوصيته ليكون للتصويت كلمة الفصل وحسم قبولها او رفضها بعد غدٍ الثلاثاء في جلسة الشورى العادية السادسة والخمسين، مشيراً السلمي في مسوغات توصيته إلى أن هذه الوظائف تشكل نحو 12% من إجمالي الوظائف المعتمدة كما انه يوجد لبعضها مواطنون مؤهولون لشغلها كوظائف معيد ووظائف سلم رواتب القضاة وهيئة التحقيق والإدعاء العام والبعض الآخر لا يحتاج إلى مؤهلات عالية كوظيفة سلم رواتب المستخدمين والتي تجاوز عدد الشاغر فيها 19 ألف وظيفة.
وشدد السلمي على أن موضوع الوظائف الشاغرة يحتاج إلى معالجة جذرية من أعلى مسؤول في الدولة نظراً لارتفاع عددها وفي نفس الوقت زيادة عدد العاطلين عن العمل.
وفي شأن تعثر تعيين أكثر من 4000 مواطن من حملة الشهادات العليا طالب العضو ناصر بن داود بتوصيته " لزوم التنسيق مع التعليم العالي بإيجاد الحلول المناسبة لإحلال حملة الشهادات العليا من المواطنين مكان الكوادر غير السعودية في الجامعات الحكومية والأهلية ".
وأوضح في مبرراته شكوى أكثر من أربعة آلاف مواطن من حملة الشهادات العليا من عجز الحكومة عن توظيفهم في الجامعات واستمرار الجامعات في التعاقد مع غير السعوديين في التخصصات النظرية المتوافرة لدى المواطنين، ووجود الكثير من غير السعوديين ممن يشغلون وظائف هيئة التدريس في الجامعات.
وأكدت لجنة الإدارة تبنيها كما نشرت الرياض توصية العضو بن داوود وقد أصبح نص التوصية " على وزارة الخدمة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة العمل مراجعة الإجراءات المتبعة لتوظيف السعوديين من حملة الشهادات العليا في الجامعات السعودية وبحث معوقات استيعابهم".

تشريع حكومي لحماية "البالغين" من "العنف"

بعد الأطفال.. يعد مرحلة ثانية لكبح الإيذاء داخل الأسرة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166829&CategoryID=3

الرياض: أحمد عامر

عقب إكمال الجهات العليا كافة الأركان المتصلة بنظام الحماية من الإيذاء، تعكف جهات الاختصاص على سن تشريعات للتصدي للعنف ضد البالغين، والذي يأتي كمرحلة ثانية للتعامل مع حالات الإساءة للأطفال والعنف الأسري.

وأبلغت مصادر مطلعة "الوطن"، أن مشروع النظام الجديد الذي يدرس هذه الأيام، يأتي في أعقاب موافقة رئيس مجلس الخدمات الصحية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، على توصيات اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المجلس، التي اختصت بوضع آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري.

وقالت المصادر "إن النظام سيشمل قضايا الإهمال والعنف ضد البالغين من الجنسين، خاصة تلك التي تتعلق بالعنف الجسدي وخلافه، وستكون هناك فرق عمل لحماية المعنفين من البالغين، فور وصولهم إلى المنشآت الصحية وبعد التأكد من تعرضهم للعنف أو أي نوع من أنواع الإهمال"، مشيرة إلى أن المرحلتين المتصلتين بحماية الأطفال والبالغين، تهتمان بالعنف الممارس داخل نطاق الأسرة، بينما نظام الحماية من الإيذاء الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية هو نظام عامل وشامل لكل ما يتعلق بهذا النوع من القضايا".

ويأتي ذلك بعد 73 يوما من إقرار مجلس الوزراء للائحة التنفيذية لـ"نظام الحماية من الإيذاء"، وتوجيه وزارة الشؤون الاجتماعية بمراجعتها وإعدادها خلال ثلاثة أشهر، وبدء العمل بها اعتبارا من تاريخ 27 ربيع الأول من العام الحالي.

بعد 73 يوما من إقرار مجلس الوزراء للائحة التنفيذية لـ"نظام الحماية من الإيذاء"، وتوجيه وزارة الشؤون الاجتماعية بمراجعتها وإعدادها خلال ثلاثة أشهر وبدء العمل بها ابتداء من تاريخ 27 ربيع الأول من العام الحالي، تدرس جهات الاختصاص إقرار مشروع لنظام العنف الأسري والإهمال ضد البالغين.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن رئيس مجلس الخدمات الصحية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، صادق على توصيات اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المجلس التي اختصت بوضع آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري، ودراسة شمول البالغين كمرحلة ثانية للبرنامج، مشيرة إلى أن المجلس سيشرع في تنفيذ البرنامج لحين مراجعته مع اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء التي منح لوزارة الشؤون الاجتماعية ثلاثة أشهر لمراجعته وإعداده بدءا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 19/ 10/ 1434.

وأشارت المصادر إلى أن النظام سيشمل قضايا الإهمال والعنف ضد البالغين من الجنسين خاصة تلك التي تتعلق بالعنف الجسدي وخلافه، وستكون هناك فرق عمل لحماية المعنفين من البالغين فور وصولهم إلى المنشآت الصحية وبعد التأكد من تعرضهم للعنف أو أي نوع من أنواع الإهمال.

يذكر أن نظام "الحماية من الإيذاء" الذي وافق عليه مجلس الوزراء منح الجهات الأمنية الصلاحية في اقتحام المنازل التي حدثت فيها واقعة الإيذاء بناء على خطاب من وزارة الشؤون الاجتماعية المعنية بمعالجة مشكلات الإيذاء التي يتعرض لها الأطفال والنساء، وحدد عقوبة الإيذاء بالسجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف ريال ولا تزيد على 50 ألف ريال أو بهما معاً، على أن تضاعف العقوبة في حال تكراره وللمحكمة المختصة حق إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

وعرّف النظام الإيذاء بأنه شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه آخر متجاوزاً حدود الولاية أو السلطة أو المسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشة.

وفيما يختلف مشروع نظام آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري، وشمول البالغين كمرحلة ثانية للبرنامج، الذي يتعامل مع الحالات في داخل نطاق الأسرة، أما نظام الإيذاء الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية فهو نظام عام وشامل لكل ما يتعلق بقضايا الإيذاء.

38 سبق وأن كشفت رئيسة السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال في المملكة الدكتورة هدى قطان، عن إنشاء مركزا لحماية الأطفال في مدن المملكة الرئيسية في القطاعات الصحية المختلفة. وأوضحت قطان حينها أن السجل سيساعد على بناء قاعدة معلومات مركزية تهيّئ للاطلاع على عدد من حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في القطاعات الصحية المختلفة في أنحاء المملكة كافة، لتحديد أسس كل حالة من هذه المشكلات وتعريف نقاط الخطر الحقيقي، مضيفة: أنه تم تدريب 24 عضوا من أعضاء فريق حماية الطفل في القطاع الصحي بالمملكة على إدخال البيانات إلكترونيا.

القاضي رفض استلام وثيقة زواجها مؤكداً أنها تحاكم على دخولها لليمن

محكمة صنعاء تنظر غداً في قضية ترحيل "فتاة بحر أبو سكينة" للسعودية

المصدر: جريدة سبق الجمعة 5 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/CgIfde

خالد علي– سبق– جدة:
تستأنف غداً الأحد محكمة جنوب شرق صنعاء، النظر في قضية السعودية " فتاة بحر أبو سكينة " (22 عاماً)، والتي تواجه تهمة الدخول إلى الأراضي اليمنية بطريقة غير مشروعة.
وتشير التقارير اليمنية، إلى أن المحكمة تسلمت وثيقة زواج الفتاة في السعودية، إلا أن القاضي رفضها، وذلك لأن القضية المنظورة لدى المحكمة لا ترتبط بالزواج إنما بدخول الفتاة إلى الأراضي اليمنية بطريقة غير شرعية.
وكانت "فتاة بحر أبو سكينة"، قد أوضحت للمحكمة ومحامي الدفاع أنها غير متزوجة وكل ما يذكر عن زواجها في السعودية من أحد أقاربها كذب وتزوير، مشيرة إلى أنها لم تختطف إنما دخلت إلى اليمن بإرادتها، وأنها ترفض العودة لأسرتها، وهددت بقتل نفسها في حال تمت إعادتها إلى السعودية.

انطلاق منتدى ما بعد التصحيح نهاية نوفمبر برعاية وزير العمل

المصدر: اليوم الجمعة 5 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/102254.html

عبد الرحمن إدريس ـ جدة

يشهد منتدى جدة للموارد البشرية 2013، الذي يقام تحت شعار «ما بعد التصحيح» خلال الفترة 21- 25 محرم المقبل (24- 28 نوفمبر 2013م) برعاية وزير العمل المهندس عادل فقيه ورشة عمل تناقش حقوق وواجبات العامل، حيث تحظى الورشة بمشاركة الدكتور عدلي حماد محامي ومستشار قانوني والدكتور محمود عمر أستاذ جامعي بكلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز ونضال رضوان رئيس اللجنة الوطنية لعمال المملكة.

وأوضح الدكتور سمير حسين رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى إن الورشة تقام ضمن فعاليات المنتدى الذي تنظمه لجنة الموارد البشرية بالغرفة التجارية الصناعية بجدة بالتعاون مع مكتب الدكتور إيهاب أبوركبة وبشراكة إستراتيجية مع وزارة العمل

مشيراً إلى أن المنتدى يهدف لاستيعاب التوجهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في المملكة ودعم تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية في القطاعات الأكبر والأسرع نموا في سوق العمل السعودي، والاستفادة من التطبيقات الحديثة، فيما يخص أنشطة ومهام الموارد البشرية والتعريف بمفاهيم جديدة لتطوير بيئة عمل محفزة للكوادر الشابة إلى جانب معرفة أساليب تقنين نقل المعرفة للكفاءات الوطنية.

شارك في المنتديات الماضية 160 متحدثا ورئيس جلسة من أبرز قادة المنظمات والشركات المحلية والعالمية، وخبراء ومختصي الموارد البشرية، والشركات الاستشارية المختصة.وأضاف الدكتور إيهاب أبو ركبة أمين عام المنتدى إن المنتدى سيتضمن عدة فعاليات مترابطة من جلسات نقاش وطرح أوراق عمل ولقاءات علمية خلال دورته الخامسة والذي يقام برعاية استراتيجية من شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) ومجموعة شركات الزاهد، ورعاية بلاتينية من شركة بيبسي بقشان، وشركة Tecnogas وسامسونج وشركة المُثلى لخدمات البرمجيات MenaITech رعاة ذهبيين، والإكسير للحلول الإستراتيجية شريك استراتيجي. مشيراً إلى أنه شارك في المنتديات الماضية 160 متحدثا ورئيس جلسة من أبرز قادة المنظمات والشركات المحلية والعالمية، وخبراء ومختصي الموارد البشرية، والشركات الاستشارية المختصة. كما حضره أكثر من 2000 مشارك من قادة الأعمال ورؤساء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين ومديري ومختصي الموارد البشرية والتوظيف والتطوير والتدريب من كافة قطاعات الأعمال. يُشار إلى أن منتدى جدة للموارد البشرية يستهدف أصحاب الأعمال ومديري العموم وأصحاب القرار ومديري الموارد البشرية في المنظمات ومديري التطوير والتدريب وطلاب الجامعات والمعاهد ومكاتب التوظيف ومديري التخطيط وخبراء ومستشاري الموارد البشرية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مع انتهاء المهلة .. فرص وافرة للعمل القانوني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/11/10/article_798762.html

كلمة الاقتصادية

بالأرقام وبالصوت وبالصورة تنكشف حجم مشكلة الاقتصاد الوطني مع مخالفات العمالة الوافدة التي انتهت المهلة التصحيحية لأوضاعها في المملكة، فمع بداية تطبيق القانون المؤيد بالقرارات التنفيذية ظهرت لنا أسرابٌ من البشر كانت تعمل في العلن وتحوّلت إلى عبء على الأجهزة الأمنية في معالجة توثيق معلوماتها وترحيلها وهو وضع قانوني إجرائي كان على تلك العمالة توقّعه بعد أن تمّ تمديد المهلة وأخذ الجميع فرصته للتوافق مع القانون والالتزام به وإعادة ترتيب الأوضاع ومَن لم يستطع تعديل وضعه فقد كان عليه الرحيل الاختياري بدلا من الخضوع للرحيل الإجباري وما يترتب عليه من إثبات حال المخالفة ونوعها وفرض العقاب عليه.

إن تصحيح أوضاع العمالة سيوفر فرص عمل قائمة بالفعل وليست جديدة، لأن ما حصل هو إحلال واستبدال مَن يستطيع أن يتوافق مع القانون بمَن لا يستطيع فكما خرج من السوق العامل المخالف فإن المؤسسات والشركات المخالفة ستخرج أيضاً لأنها كانت مجرد غطاء لتلك العمالة مقابل أجر متفق عليه أو نسب محددة وتلك المنشآت المخالفة لا تقوم بعمل بقدر ما توافر لمَن يعملون على كفالتها أحقية العمل، وهو أمر لم يعد ممكناً لأن كل عامل يجب أن يعمل لدى كفيله النظامي وفي المهنة المحددة في إقامته وعدا ذلك فهو مخالف مستوجب للعقاب.

لقد تمّ بالفعل إغلاق الثغرة القانونية وفتح فرص عمل لمَن أراد أن يعمل فالمنشآت لن تحرم من الاستقدام ولكن وفق الطريقة القانونية التي تعني أن أي تأشيرة تمنح للمنشأة لا بد أن يتم الاستقدام عليها لمصلحة المنشأة، وأن يتم التشغيل في مسمى المهنة المحددة في التأشيرة، وبالتالي فإن السلوك السابق الذي كان مألوفا بل شهد نشاطاً في التأشيرات وتوفير فرص العمل لحساب العمال لم يعد ممكناً وهي ثغرة قانونية طالما استغلها البعض من ضعفاء النفوس لتشغيل عمالة غير نظامية، ثم إنكار حقوقهم في المقابل المادي، وهو ما لا يمكن القيام به مع عمالة نظامية تعمل لحساب مؤسسات أو شركات، كما يجب في الأحوال المعتادة.

لقد استفاد من إجراءات التصحيح ما يزيد على مليون ونصف المليون عامل، كما غادر المملكة عدد كبير، بعضهم وفق الطرق النظامية وبعضهم عن طريق الخروج بالطريقة التي قدموا بها، تفادياً لتسجيلهم في بيانات المخالفين، ولكن لا يزال لدينا عمالة منفلتة إذا لم تجد لها عملاً فإنها مصدر خطر على المجتمع وعلى الأفراد وهي مؤهلة للقيام بالجرائم لتوفير لقمة العيش، وهناك عمالة لن يكون الوضع الجديد مربحاً لها ولا مريحاً، لأنها بالفعل تمارس أعمال المقاولات والصيانة والبيع بالتجزئة والجملة لحساب نفسها، وستجد بالتوافق مع كفلائها عقوداً صورية وأوراقاً وهمية لإظهار سلامة أوضاعها وهذا سيسهم في بقاء مشكلة البطالة بما لها من مردود سلبي على الأمن الوطني.

إن أهمية تنظيم أوضاع العمالة إنها تبني رؤية صحيحة للعمل، أو بمعنى آخر تطبيق الأنظمة والتعليمات وغرسها في ثقافة العمل التي تضرّرت كثيرا مع مرور الزمن وخلقت الاتكالية والتواكل وإعطاء الأولوية للتوظيف الصحيح للطاقات البشرية سواء كانت أيدي عاملة سعودية أو وافدة فلن تستغني المملكة عن الأيدي العاملة من الخارج، ولكن وفق آلية سليمة وفي إطار صحيح، فالعامل لا يعمل لحساب نفسه، بل لحساب كفيله وبمقابل شهري أو بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها في تحديد الأجر، وهي موضحة في نظام العمل السعودي، وكذلك عدم جواز عمل العامل عند غير كفيله لأي سبب كان، وأخيراً عدم جواز عمل العامل في غير المهنة الموضحة في إقامته، ومن المؤكد أن مساحة كبيرة من الفوضى تم إغلاقها ولم يعد بإمكان العامل الوافد القفز فوق القانون ولا القدرة على المناورة والمنافسة والمساومة وهي بدهيات لم نتنبه لها إلا أخيراً

أطفال التوحد.. لهم الحق في الحياة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882589.html

د. هتون أجواد الفاسي

لمن لم يسمع عن التوحد، فهو حالة مرضية نفسية خاصة، فوفق الجمعية الوطنية للأطفال التوحديين NSAC، التوحد هو "اضطراب نفسي اجتماعي يشمل مجموعة من جوانب الشخصية على شكل متلازمة تتضمن عدداً من الاضطرابات وهي: اضطراب في سرعة النمو، اضطراب في الاستجابة للمثيرات الحسية، اضطراب في التخاطب وفي اللغة وفي البنية المعرفية، اضطراب في التعلق والانتماء والتفاعل الاجتماعي الطبيعي مع أفراد الأسرة وغيرهم، نقص في الأنماط الحركية التي يتم ممارستها، تكرار النمط الحركي الواحد مع التحديق المستمر مرات عديدة، تكرار اللفظ الواحد أو العبارة القصيرة الواحدة مرات عديدة".

وهذا هو التعريف المستخدم في التشخيص منذ عام 1978، لكن مع بعض التعديلات والإضافات الدورية مع المزيد من الاكتشافات والبحث العلمي في العلوم النفسية والعصبية كل يوم. ويتم الكشف عن هذا الاضطراب خلال الشهور الثلاثين الأولى من حياة الطفل. وتتفاوت حدة الاضطراب قوة وضعفاً كما تتفاوت وفق درجة استدراك الأهل ومدى بكور اكتشافهم لحال ابنهم، (ثلاثة من أربع حالات توحد يُصاب بها الأطفال من الذكور)، وبالتالي قيامهم بالبدء في تعلم التعاطي والتعامل مع ابنهم وإن أمكن إدخاله مركزا متخصصا حيث يمكن أن يلقى العناية اللازمة التي تؤهله للتأقلم مع محيطه لاسيما لغوياً، وتؤهله شيئاً فشيئاً للاعتماد على نفسه واكتشاف مواطن القدرات لديه. مع ملاحظة أن هناك الكثير من التوحديين ممن تظهر لديهم قدرات إبداعية لا تخضع للتعلم أو للملاحظة حتى نؤمن بهؤلاء الأبناء واحتياجهم لرعاية من نوع خاص.

والعلاج المتوفر للتوحد يختلف وفق تشخيص كل طفل، فهناك علاج غذائي وعلاج دوائي كيميائي، وعلاج تأهيلي وتدريبي، لكن ليس هناك علاج يقضي على المرض نهائياً وتبقى المحاولات والدراسات قائمة للبحث عن هذا العلاج الناجع.

ولا يعرف عدد الأطفال المصابين بالتوحد في المملكة العربية السعودية فلا يوجد إحصاء رسمي لهذه الفئة، وهي أحد الإشكالات التي تعاني منها الفئات الخاصة بشكل عام، لكنها حالات في ازدياد، ربما مع اكتشاف الأهالي لمسماها ولحالة أبنائهم. لكن هناك ملاحظة واضحة أن الإصابات بالتوحد تزيد بشكل كبير في المنطقة الشرقية على غيرها من مناطق المملكة، ومن غير المعروف سبب ذلك، ما إذا كان يعود إلى زواج الأقارب أو إلى التلوث النفطي أو التلوث بعد حرب الخليج، هناك نقص شديد في الأبحاث.

وتشكو مناطق المملكة من محدودية مراكز علاج وتأهيل أطفال التوحد ودراستهم، حيث لا تتجاوز 5 مراكز في المملكة وعدد متواضع من المراكز الصغيرة غير المتخصصة تهتم بالتربية الفكرية أكثر من التوحد وفرط الحركة، وفق السيدة سميرة الفيصل، مديرة جمعية التوحد الخيرية.

والدراسة في هذه المراكز نهارية ومحدودة لا تتجاوز خمس ساعات يومياً وتتوقف في الإجازات والصيف وحتى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فيعود الطفل بعدها إلى البيت دون مهارة تؤهله للعمل ودون تمكينه من تجاوز المرحلة الابتدائية. وهناك بعض المراكز الخاصة المحدودة ذات التكلفة العالية.

إذ إن فئة التوحديين من الفئات التي تعتبر تكلفة تعليمها عالية لأن جزءاً من المرض وتوصيف الحالة هو عدم إمكانية الطفل على التكيف مع المجتمع ومحيطه، فهو ليس اجتماعياً ولا يمكنه أن يتعلم وسط مجموعة من الأطفال وتعليمه يجب أن يكون فردياً مع مدرس أو مدرسة، ما يعني احتياجه لمعلمة خاصة بحيث لا يزيد عدد الأطفال في الفصل الواحد على أربعة أو خمسة لكن ما يتوفر لهم على أرض الواقع محدود جداً ويقتصر في محدوديته على المدن وعلى فترة زمنية لا

تتجاوز السادسة عشرة بعدها يهمل الطفل الذي أصبح بالغاً أو كاد، دون أن يُمكّن من الوصول إلى التعليم العالي أو إلى التعليم المهني الذي يمكنه من استكمال اعتماده على نفسه.
ومما يُستغرب له أن هناك دولاً مجاورة إمكاناتها الاقتصادية محدودة إلا أنها تملك معاهد متقدمة في رعاية فئة التوحديين يدرس فيها 850 طفلا وطفلة سعوديين، ما جعل الأردن مقصداً للأسر السعودية بشكل يثير الشفقة أن نكون بكل إمكاناتنا الاقتصادية عاجزين عن أن نوفر تعليماً كريماً لأبنائنا من ذوي التوحد.
مثلهم مثل الفئات الخاصة من كافة الأحوال، فإن المراكز المتوفرة في المدن الكبرى محدودة بقائمة انتظار طويلة، والمعاهد الخاصة مكلفة وليس من دونها مفر، وفي النهاية فإن الأسرة تصرف على هؤلاء الأطفال بما هو فوق طاقتها.
ففي حين أن الإعانة الشهرية تبلغ 800 ريال للطفل من وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن تكلفة علاج وتأهيل الطفل التوحدي تبلغ ما يقارب المائة ألف ريال في السنة الواحدة.
وفي حين أن التعليم المجاني مكفول ومن حق كل مواطن ومواطنة وأطفالهما، فإن أطفال الفئات الخاصة لا تسري عليهم هذه الحقوق ويعيشون في ضيق تربوي ومحدودية تعليمية لا تفي بما تنادي به قيادة الدولة من ضرورة توفير كل المعاهد المتخصصة لكافة الفئات.
واستجابة لجزء من هذه الاحتياجات الماسة أعلن خادم الحرمين الشريفين منذ ستة أشهر (14 جمادى الأولى / 24 أبريل 2013) عن تخصيص 15 مليارا ومائة مليون ريال لعدد من المشروعات الصحية الضخمة تبلغ 22 مشروعاً منها ثلاثة مراكز تخصصية لمرضى التوحد وفرط الحركة في مكة المكرمة والرياض والشرقية يطلق عليها، "مركز اضطرابات النمو والسلوك"، وما زالت خطة هذه المشاريع التنفيذية لم يُعلن عنها رغم اعتماد مبالغها.
لقد وصلت هذه الخطوة المهمة في وقت تتنادى فيه كل الأسر اتخاذ الخطوات العملية باتجاه إنقاذ أطفالها من ركنهم في بيوتهم رهن اليأس والإحباط، وأصبح التنادي الآن بالإسراع في إنجاز هذه المشاريع الحيوية، وإلى المناداة بالمزيد من المراكز في المناطق النائية، وإلى ضمان أن هذه المراكز سوف تعمل على مدار الساعة وعلى مدار السنة، وإلى تخريج كوادر تدريبية متخصصة لتولي ملء النقص المستمر في هذه المراكز على الأقل في جزء من الجامعات الثلاثين التي تنتشر في أنحاء المملكة.
وحتى ذلك الحين فإن كل أهالي أطفال التوحد بحاجة إلى دعم مادي يعوض ما يُنفق على هؤلاء الأطفال في مراحلهم الدراسية المختلفة.
وأخيراً مراقبة ومحاسبة المسؤولين المقصرين في واجبهم تجاه هذه الفئة الغالية من أبنائنا، فالزمن ليس في صالح أي أحد سواء أكان الأطفال الذين غدوا مراهقين وكباراً دون مهارات وتدريب يؤهلهم للعمل أم للأهالي الذين أنفقوا ما يملكون ليؤمنوا فرصة الحياة الكريمة لأبنائهم في غياب المساواة في الحقوق بين الفئات الخاصة بأجمعها والأطفال الآخرين..

بعد مجلس الأمن.. المملكة توجه انتقاداتها إلى يونيسكو"

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 محرم 1435هـ - 9 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570268

الرياض - ياسر الشاذلي

لم تمضِ أيام على خطاب المملكة المنتقد لـ«عجز مجلس الأمن عن القيام بواجباته واستمرار اضطراب الأمن والسلم، واتساع رقعة مظالم الشعوب، واغتصاب الحقوق، وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم» حتى وجهت الرياض خطاباً مماثلاً شديد اللهجة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونيسكو» أمس، دعت فيه صراحة إلى «ضرورة العمل الجاد والمخلص لتحويل قراراتها من القول إلى الفعل، وسرعة تنفيذها ما يلبي مصالح الدول الأعضاء في المنظمة»، داعية إلى «تطبيق المنظمة للقرارات التي تتخذها في الميادين كافة، وعدم الحيلولة دون تنفيذها وإعاقتها»، مستشهدة بعدم تنفيذ المنظمة للقرارات الستة المتعلقة بالجوانب الثقافية والتراثية والتعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما ما يتعلق بمدينة القدس وتراثها الإسلامي والمسيحي المهدد. (للمزيد)

وهو ما اعتبره مندوب الرياض الدائم لدى «يونيسكو» الدكتور زياد الدريس حقاً أصيلاً للمملكة، مؤكداً في اتصال لـ«الحياة» أن «السعودية كانت إحدى الدول القليلة التي أسهمت في تأسيس المنظمة عام 1946، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف عن دعم أهدافها الأخلاقية والإنسانية والثقافية».

فيما أعلن مصدر في «يونيسكو» أمس، أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد يفقدا بشكل آلي حقهما بالتصويت في المنظمة، لأنهما لم تقدما أي التزام بشأن مساهمتيهما المالية بها، بعد توقفهما عن دفع مساهمتيهما فور قبول عضوية فلسطين في المنظمة في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2011.

وأشار المصدر إلى أن «لائحة الدول التي لن يعود لها الحق في التصويت ستعلن صباح اليوم (السبت) على الأرجح في جلسة عامة في مقر المنظمة بباريس».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/11/10/article882671.html

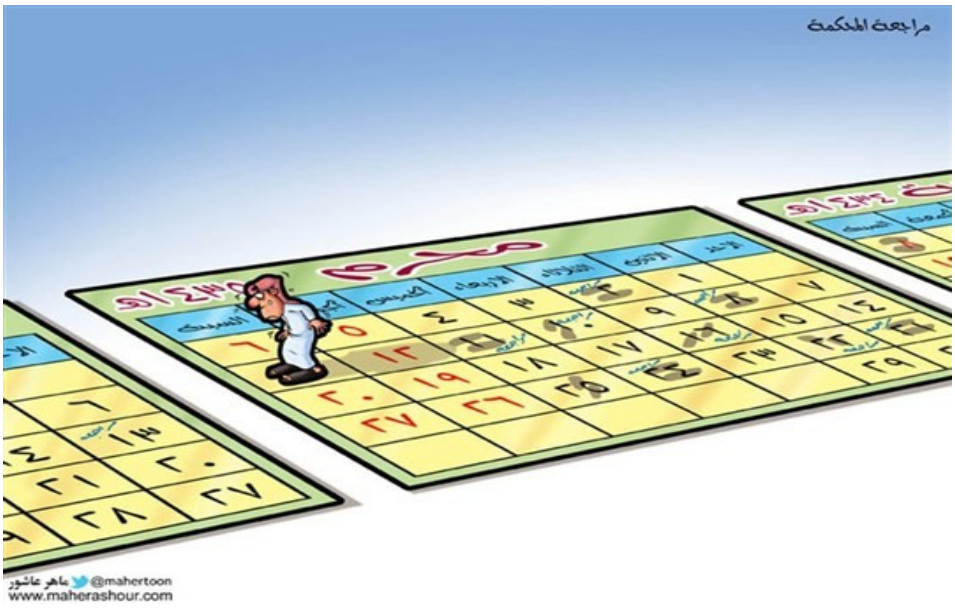

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 محرم 1435هـ - 10 نوفمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/570175